مؤتمر الجهود اللغوية حول العناية بالحديث الشريف من خلال شروح المالكية لكتب السنة وعلومها – جامعة بنغازي – كلية الآداب – قسم اللغة العربية وآدابها

ورقة علمية بعنوان
اجتهادات ابن عاشور في كشف المغطى

الباحث د: إبراهيم عبدالله سويسي
أستاذ النحو والصرف المساعد
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية–كلية التربية طرابلس– جامعة طرابلس
البريد الإلكتروني: 09128038za@gmail.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين؛ محمد بن عبدالله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيطيب لي أن أقدم إليكم بحثنا الموسوم بـ(اجتهادات ابن عاشور في كشف المغطى)؛ رغبة في المشاركة وإثراء لمؤتمركم العلمي الموقر بما يخدم الهدف الذي سينعقد المؤتمر من أجله، وفي ظني أن هذه الدراسة ستحقق ولو جزءا من ذلك، فكان المحور الأول أحد المحاور التي اخترتها.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان جهد ابن عاشور اللغوي في كتابه كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، والتعرف على الثروة اللغوية من خلال النماذج والأمثلة التي ستطرح في هذا البحث، أضف إلى ذلك القيمة العلمية التي يحويها كتابه من الآراء، والمسائل النحوية، والتوجيهات، والاختيارات، والترجيحات، فضلا عن اهتمامه بشرح ألفاظ الحديث، وبيان معانيها، وتصحيحها، وضبطها، وقبول بعضها ونقد بعضها الآخر، وذلك لغرض إثرائها وتتبع تفاصيلها، ما أمكن ذلك، سالكا في ذلك كله المنهج الوصفي الاستقرائي القائم على عرض النماذج، والشواهد، والآارء، والاستنتاجات العلمية المفيدة، فاقتضى بذلك أن تكون طبيعة البحث مقسمة على النحو التالي:

المبحث الأول: التمهيد: ويتضمن دراسة مختصرة عن الشيخ وكتابه.

المبحث الثاني: جهده اللغوي في بيان مشكل ألفاظ الحديث، وقد جعلته في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: التصحيح والتدقيق في ضبط الألفاظ

المطلب الثاني: العناية بشرح وتتبع معاني الألفاظ.

المطلب الثالث: نقده ورده.

المبحث الثالث: جهده النحوي في بيان مشكل الحديث، ويتضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: ترجيحاته واختياراته.

المطلب الثاني: توجيهاته وتأويلاته.

المطلب الثالث: انتقاداته وردوده.

الخاتمة: تتضمن نتائج وتوصيات مستخلصة من ثنايا هذه الدراسة.

والله نسأل أن يوفقنا لما فيه خدمة العلم وأهله، وأن يثيبنا عليه دنيا وأخرى، إنه ولي ذلك والقادر عليه. والحمد لله أولا وآخرا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المبحث الأول: تمهيد

أولا: التعريف بالشيخ ابن عاشور:

هو محمد الطاهر بن محمَّد الطاهر بن محمَّد بن محمَّد الشاذلي بن عبد القادر بن محمَّد بن عاشور. وأمه فاطمة بنت الشيخ الوزير محمَّد العزيز بن محمَّد الحبيب بن محمَّد الطيب بن محمَّد ابن محمَّد بو عتُّور. أصل عائلته بلاد الأندلس، ثم انتقلت إلى سلا ببلاد المغرب ثم إلى تونس. وابن عاشور عالم وفقيه تونسي، نولى العديد من المهام حيث سمي حاكما بالمجلس المختلط سنة 1909 ثم قاضيا مالكيا في سنة 1911م ، وارتقى بعد ذلك لرتبة الإفتاء، واختير الطاهر بن عاشور لمنصب شيخ الإسلام المالكي، وذلك في عام 1932م، وكان الشيخ ممن أقبلوا على العلم الشرعي منذ الصغر وكان سريع الحافظة والتعلّم، وقد برع في العلوم التي كانت في عصره، وسرعان ما أصبح قادرًا على التأليف فيها، كما عُرف بلسانه الفصيح وظلّ الطاهر بن عاشور في مكانته السامية حتى حان أجله وتوفي في عام 1972م. [1].

ولد الطاهر بن عاشور في ضاحية المرسى التي تقع بالقرب من العاصمة التونسية وذلك في جمادى الأول 1296 هـ سبتمبر 1879 م، وكبر في رحاب الجاه والعلم، وقد بدأ بتعلم القرآن الكريم وهو في سن السادسة من عمره، فقرأ القرآن وحفظه على يد الشيخ المقرئ محمد الخياري، وبعد ذلك حفظ ابن عاشور بعضًا من متون الأحاديث، كما درس قواعد اللغة العربيّة على يد الشيخ أحمد بن الكافي، وفي شبابه التحق ابن عاشور بجامع الزيتونة وكان ذلك في عام 1893م، وفي جامع الزيتونة قرأ الطاهر وتعلمّ علوم القرآن الكريم والحديث الشريف والقراءات والفرائض والتاريخ والسيرة والفقه وأصوله والنحو والأدب والبلاغة واللغة وعلم المنطق، كما أنّه تعلّم الفرنسية على يد أستاذ خاصّ وهو أحمد بن ونّاس المحمودي، وقد حصل على شهادة التطويع أيّ التعليم الثانوي من الجامع الأعظم في عام 1899م.[2]، أمّا عن أسرته فقد تزوج الطاهر بن عاشور من السيدة فاطمة بنت نقيب الأشراف بتونس السَّيِّد محمد محسن، وله منها أربعة أولاد وابنتين، وقد برز من أبنائه السيِّد محمد الفاضل، والذي استلم القضاء والتدريس في جامع الزيتونة[3]، وله العديد من المؤلفات من أشهرها: مقاصد الشريعة الإسلامية. أصول النظام الاجتماعي في الإسلام. التحرير والتنوير، في تفسير القرآن، صدر منه عشرة أجزاء. الوقف وآثاره في الإسلام. أصول

---

(1)"ينظر: محمد الطاهر بن عاشور"، www.marefa.org

(2) ينظر: العلامة محمد الطاهر ابن عاشور"، www.alukah.net، الطاهر بن عاشور.. العالم الشجاع"، islamstory.com، وكشف المغطى، ابن عاشور، 7، 8.

(3) ينظر: العلامة محمد الطاهر ابن عاشور"، www.alukah.net

الإنشاء والخطابة. موجزالبلاغة. ومما قام بتحقيقه ونشره (ديوان بشار بن برد) أربعة أجزاء. حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح. كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ. النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح. تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة[1]. وفي 13 رجب 1393هـ، عام 1973م وبعد حياة مليئة بالإصلاحات والتجديد والعلم وذلك على مستوى بلده تونس، وعلى مستوى العالم الإسلامي توفي الطاهر بن عاشور وانتقل إلى جوار ربه، ودفن بمقبرة الزلاج.[2]

ثانيا: التعريف بكتابه كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا

هذا الكتاب جهد علمي ومصنف ثري وإضافة علمية لشروح سابقة، وهو تأملات في أحاديث معينة وردت في كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، والذي جمع بين دفتيه الفقه والحديث. وذلك بوضعه للمحدثين منهجًا في انتقاء الأحاديث والرجال، وطريقة للفقهاء في استنباط الأحكام واستخراج الأصول وبناء الفروع عليها. فليس من الهين التعرُّض لمثل هذا الكتاب المبارك والفذ بالشرح والتعليق، وفي هذا الكشف خدمة لفقه الإمام كالك رحمه الله، وإضافة جادة لشراح الموطأ، بل تجد فيه استدراكات قيِّمة، وفوائد جمَّة يندر وجودها في المطولات من الشروح، جادت بها قريحة الشيخ ابن عاشور، ونطقت بها عبقريته العلمية.

تناول الشيخ أغلب أبواب الموطأ بالتعليق والتوضيح تارة، وبتوسيع أحيانًا أخرى في الشرح، كما أنه أقدم على بيان مواطن فيها إشكال أو إبهام، أو «فصل نزاع» بين الشراح أو ترجيح ما يتراء له منها.

وهذه التعليقات وإن كان يغلب عليها أحيانًا الطابع اللغوي، فإنها في كثير من الأبواب تحقيقات فقهية نفيسة، بل مزجها الشيخ بمباحث أصولية مقاصدية نادرة، يتعذَّر الوقوف عليها في غير هذا الكتاب، مثلما فعل في تعليله معنى الصوم. وحقيقة الزكاة، وغايات الحج، وهو قراءة نقديه لشروح كثيرة حاول فيه إزالة الغموض وكشف ألفاظ ما في الموطأ[3].

المبحث الثاني: جهده اللغوي في بيان مشكل ألفاظ الحديث

المطلب الأول: التدقيق والضبط للألفاظ

---

(1) ابن عاشور"، shamela.ws

(2) ينظر:كشف المغطى،ابن عاشور، ص12،، و"الطاهر بن عاشور، العالم الشجاع"، www.ahlalhdeeth.com

(3) ينظر: كشف المغطى، ابن عاشور، ص 13، و مجلة الإحياء، المجلد 18، العدد 22، سبتمبر 2019م، فاتح تيبر ماسين "النزعة النقدية عند محمد الطاهر بن عاشور من خلال كتابه كشف المغطى" ص 193، 194، بتصرف.

استطاع ابن عاشور بفضل تبحره في ميدان اللغة أن يسبر أغوارها ويدقق في ألفاظها ويقف على أسرارها، ويزيل غموضها و إشكالها ؛ إيمانا منه أن معرفة اللفظ من تمام معرفة المعنى وجزء منه، فقد كان له في شرحه هذا كثير اهتمام بتدقيق وتصحيح الألفاظ، وتصويب الأعلام نطقا أوإعرابا، مرجعه في ذلك كلام العرب ومعاجم اللغة وتراجمها، اتبع في طريقة تناولها إياها منهجية متعددة وطرائق متنوعة، سنعرض نماذج لها نوضح من خلالها الجهد اللغوي الذي بذله في خدمة التراث واللغة، وإثرائنا بالكثير من أسماء أعلام، ومفردات مضبوطة وفقا لقواعد اللغة الصحيحة والقياسات الصرفية المعروفة، ومن ذلك في ضبط الأعلام قوله:" وقع في سند الحديث الأول من هذه الترجمة "محمد بن زيد بن قنفذ"، فثبت في بعض نسخ الموطإ بدال مهملة، وفي معظم النسخ بذال معجمة، وهو الأصح، وكلاهما لغة في اسم الحيوان المعروف ذي الشوك القصير على ظهره. ويُعرف محمدُ بن زيد هذا بمحمد بن زيد بن المهاجر التيمي المدني، وهو من شيوخ مالك..."[1] ، وذكر في التهذيب للأزهري أنه بالدال المهملة والمعجمة فقال:" الأنقد والأنقذ، بِالدَّال والذال: القُنفُذ"[2]، كذا عند الزبيدي حيث قال:" (القُنْفُذُ) ، أَهمله الجوهريّ والصاغانيّ، وَقَالَ كرَاع: هِيَ لُغَة فِي (القُنْفُذ) ، بِالذَّالِ الْمُعْجَمَة"[3]، ومن هذا قوله في التثبت من (ريم) في قول سالم بن عبد الله بن عمر: "أن أباه ركب إلى ريمٍ"، معلقا بالقول:"هكذا وقع في روايات الموطإ بكسر الراء بعدها تحتية ساكنة. والظاهر أن السكون تخفيف، وأن أصله بهمزة ساكنة بعد الراء، كما وقع في معجم ياقوت مقدمًا على القول بأنه بالياء، وهو اسم واد لمزينة قرب المدينة يصب فيه ورقان[4]، وهو مصروف"، وبضبطه هذا يزيل الاشكال عن معناه فيما لو كان بفتح الراء، قال ابن فارس:" الرَّاءُ وَالْيَاءُ وَالْمِيمُ كَلِمَاتٌ مُتَفَاوِتَةُ الْأُصُولِ، حَتَّى لَا يَكَادَ يَجْتَمِعُ مِنْهَا ثِنْتَانِ وَاشْتِقَاقٌ وَاحِدٌ. فَالرَّيْمُ: الدَّرَجُ. يُقَالُ اسْمُكْ فِي الرَّيْمِ، أَيِ اصْعَدِ الدَّرَجَ: وَالرَّيْمُ: الْعَظْمُ الَّذِي يَبْقَى بَعْدَ قِسْمَةِ الْجَزُورِ. وَالرَّيْمُ: الْقَبْرُ. وَالرَّيْمُ: السَّاعَةُ مِنَ النَّهَارِ. وَيُقَالُ رِيمَ بِالرَّجُلِ، إِذَا قُطِعَ بِهِ. قَالَ:ورِيمَ بِالسَّاقِي الَّذِي كَانَ مَعِي..."[5].

ومن توثيقه وضبطه أنه يعتني بتتبع الأساليب التي يراها– حسب وجهة نظره– أنها قد توقع في إشكال كقوله:" ووقع فيه قولها: "أي يرحمك الله"، فقد ضبطه الشارح الزرقاني بفتح الهمزة وسكون الياء حرف نداء؛ فيكون المنادي محذوفًا؛ فيرجع النداء إلى كونه مستعملًا في التنبيه. ووجدته في نسخ لا بأس بها، مضبوطًا بكسر الهمزة، فيكون حرف جواب لتصديق مضمون كلامه

---

(1) كشف المغطى، ابن عاشور، ص115.

(2) ينظر: 51/9، مادة: قدن.

(3) تاج العروس، 75/9، مادة: قنفد.

(4) معجم البلدان، الحموي،114/3، وتاج العروس، الزبيدي، 303/32، مادة: ريم.

(5) مقاييس اللغة، 469/2، مادة: ريم، ومن أمثلته في ذلك، ينظر: ص282، 285،

الفقيه، لكن المعروف في (إي) الجوابية أن يليها القسم، فقد جاءت هنا على النادر"، فقد لاحظنا أنه قد رجح قوله بما وقع تحت يده من النسخ وهي كثيرة حسب قوله، ثم لزيادة في التوثيق والتأكيد وتفنيد ما عداه وبيان وجهة رأيه أفاد بأنها جوابية ووروودها هنا جاء خلافا للمشهور من كلام العرب وقواعد النحويين من قبيل النادر ليس إلا.

وفي قوله في لفظة(ضفر) من قول عمر بن الخطاب – ﷺ–: "من ضفر فليحلق، ومن عقص أو ضفر" الخ، قال:" فضبطا في النسخ[1] بتشديد الفاء. يقال: ضَفر شعره يضفِر من باب ضرب ضفرًا"[2] قال الزبيدي:" (ضَفَرَ يَضْفِرُ) ، من حدّ ضَرَبَ،... (و) ضَفَرَ (الشَّعرَ) ونَحوَه، يَضْفِرُه ضَفْراً: (نَسَجَ بعضَه على بَعْضٍ).."[3]، وهذا الضبط كان على قياس اللغة كما ورد، وسنلاحظ من خلال النص الآتي أنه يبدل جهدا في ضبط الكلمة من حيث إبدال حرف مكان حرف دليله في ذلك المعنى وكلام أهل اللغة حيث قال:"ووقع فيه قوله: "ونفح بيده نحو المشرق"، وهو بنون وحاء مهملة بمعنى: أشار، من قولهم: نفحت الدابة برجلها إذا دفعت بها، قاله في (المشارق)، ووقع نسخ كثيرة من «الموطإ» بالخاء المعجمة وشرَح عليه الزرقاني؛ ولا شكَّ أن هذا تحريف، إذ لم يذكر في (المشارق) ولا في (النهاية) (نفخ) بالخاء المعجمة بمعنى أشار، ولا ذكره أحد من أهل اللغة" فهو هنا ينفي ورودها بالخاء إذ المعنى لا يوافقه، والصحيح ما ذهب إليه في أن (نفح) بمعنى: أشار، وقد أشار إليه ابن فارس في معجمه بقوله:" (نَفَحَ) النُّونُ وَالْفَاءُ وَالْحَاءُ: أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى انْدِفَاعِ الشَّيْءِ أَوْ رَفْعِهِ..."[4]، وهو ما يدل على الدقة في الأخذ والحرص في التوثيق والتتبع، ومثله قوله في ضبط(الرماء) من قول عمر بن الخطاب – ﷺ–:" إني أخاف عليكم الرماء"، حيث قال:"ضبط في القاموس بفتح الراء وبالمد وهو الربا. قال في اللسان عن

---

(1) ومن أشهر نسخ الموطأ التي اعتمد عليها في المراجعة والضبط والتحقيق: نسخة محمَّد بن فرج مولى ابن الطلاع تلميذ ابن مغيث، وله رواية عن ابن وضاح. ونسخة أبي مروان بن أبي الخصال تلميذ أبي عمر بن عبد البر، وأبي عمر الطلمنكي المقابلة على كتابيهما بخط يده.ونسخة أبي مروان بن مسرة بخط يده؛ وهو عبد الملك بن مسرة بن خلف اليحصبي من أهل شنتمرية الشرق، وسكن قرطبة. سمع من محمَّد بن فرج الموطأ (أي مولى ابن الطلاع) أو سمع من الصوفي وأبي بَحر توفي سنة (552). ترجمة في الصلة وفي المعجم.ونسخة أبي محمَّد بن عتاب. وهو منم شيوخ ابن بشكوال. ونسخة القاضي الوزير عبد الرحمن بن محمَّد المعروف بابن فطيس (بضم الفاء بصيغة التصغير) وهو يروي عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله، عن عبيد الله بن يحيى، عن أبيه، توفي سنة (402). وهو من شيوخ ابن بشكوال. ونسخة خلف ابن بشكوال الأندلسي. ينظر: كشف المغطى، ابن عاشور، ص 49–50.

(2) كشف المغطى، ابن عاشور، ص 208.

(3) تاج العروس، 398/12، مادة: ضفر.

(4) معجم مقاييس اللغة،458/5، مادة: نفح.

اللحياني: هو على البدل، يريد إبدال الباء ميمًا لقرب مخرجيهما. وفي تاج العروس أنه وجد في نسخ المحكم مضبوطًا بكسر الراء لغة في الربا لأن شأن الإبدال عدم تغيير زنة الكلمة، ووجدت في طرة نسخة صحيحة من الموطإ مقابلة على نسخة ابن بشكوال نقلاً عن كتاب ابن أبي الخصال، عن ابن السكيت الرماء ممدود مفتوح الأول هو الربا. يقال: منه أرمى أي: أربى، وسابه فأرمى عليه، أي: زاد. وكذلك قال أبو عبيد عن الكسائي. وقال أبو عبيد: في هذا الحديث أصل الرماء الزيادة، يقال: أرميت على الخمسين، أي: زدت، إرماء، ويروى عن عمر في بعض الحديث: "إني أخاف عليكم الإرماء"، فجاء بالمصدر الصرف"[1]، فقد أوقفنا الشيخ على هذا اللفظ وأوضح بعد البحث بالرجوع إلى معاجم اللغة بأنه لغة في الربا.

وابن عاشور في نهجه لضبط الألفاظ لايقتصر على الحركات فقط، بل ذهب إلى أوسع من ذلك حيث كان يضبط الكلمة ويتتبع أصولها ويبين معانيها واللغات التي وردت لها، كما هو الحال في (الشيرق)، حيث قال:" وتقدم هذا اللف في الإحداد، فضبط بالشين المعجمة وبعدها ياء مثناة تحتية. وفي نسخة باء موحدة فراء فقاف. والظاهر أن نسخة الباء الموحدة خطأ فهو بتحتية. والمراد به دهن السمسم ولم تضبط حركاته. والذي في كتب اللغة السيرج –بسين مهملة مكسورة، ثم مثناة تحتية ساكنة فراء مفتوحة فجيم– وهو معرب سيره. وربما يقال: شيرج –بشين معجمة مفتوحة– بوزن صيقل، فلعل لفظ الشيرق المذكور هنا هو لغة في الشيرج عوضت فيه الجيم بالقاف؛ لأن أصل الكلمة فارسي، فعربوها بحروف مختلفة على قاعدة قولهم: "أعجمي فالعب به ما شئت"، فيتعين أن يكون بفتح الشين. وفي «المشارق» بكسر الشين آخره قاف ويكتب بالجيم أيضًا، وهو زيت الجلجلان. وكذلك ضبطه أبركان في "شرحه لمفردات مختصر ابن الحاجب" . وفي " تذكرة داود الإنطاكي": شيوج بشين معجمة وجيم هو دُهن الجلجلان يعني السمسم بالسريانية"[2].

وكما في ضبط (هراق) الذي وقع في حديث النفخ في الشراب لقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – للذي قال له: إني أرى القذاة فيها قال: فأهرقها..."، فذكر لها ثلاث لغات:" الأولى: هراق بفتح الهاء يهريق بفتح الهاء، أيضًا أصله: هريق بوزن دحرج فالأمر منه هرِّق. الثانية: أهرق كأكرم، فالأمر منه أهرق بهمزة قطع. الثالثة: أهراق بهمزة قطع وسكون الهاء، والأمر منه اهريق بهمزة وصل، وتحريك القاف إما بكسرة على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وإما بفتحة لأنَّ الفتح أخف"[3].

ومما يدخل في باب ضبط الألفاظ : ضبط الرواية حيث ورد فيه قوله فيما رواه عبد الله بن

---

(1) كشف المغطى، ص276.

(2) المصدر نفسه، ص277–278.

(3) كشف المغطى، ص 366.

مسلمة القعنبي: بقوله: " ألا تخبرنا" بزيادة همزة على أن «ألا» للعرض، وهذه الرواية أقرب، وهي تقتضي أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال ذلك، وسكت قليلاً أو اشتغل بشيء، ويدلُّ عليه أنَّه عليه الصلاة والسلام قال ذلك أربع مرات. ويرجح رواية القعنبي خمسة أمور: أوَّلها: أن شأن أهل مجلس رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الحرص على الاستفادة، واحتمال كون المراد اختبار تنبههم لم يحك الراوي ما يقتضيه. الثاني: أنَّ المقام مقام تبشير وترغيب، فلا يظنُّ أنَّ الرجل قال: «لا تخبرنا»، خشية أن يذكر لهم ما لا يقدرون عليه، كما نقله الشارح الزرقاني عن الباجي عن ابن حبيب. الثالث: أن سكوت الرسول – صلى الله عليه وسلم – عقب كلِّ مرة دليل على قصد التشويق للخبر، وذلك يناسب حرص السامع على تعجيل العلم به. الرابع: أن سكوت بقية الحاضرين دليل على أنَّ هذا الرجل كان سائلاً ما فيه رغبة الجميع بخلاف ما في رواية يحيى، فإن ذلك لا يشاركه فيه جميع الحاضرين على كلِّ تأويل. الخامس: أنه في المرة الرابعة أسكت الرجل رجل آخر إلى جنبه، وذلك يدلُّ على أنه لما حرص على تعجيل الفائدة، ورسول الله عليه الصلاة والسلام يسكت، خافوا أن يكون الرجل قد أحرجت رسول الله عليه الصلاة والسلام كثرة إلحاحه بتعجيل العلم بذلك، فرأى الرجل المسكت أن يُوكل وقت الإعلام بتعيين هذين الأمرين إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

وقد يجمع بين الروايتين بأنَّ أحد القولين صدر من رجل حاضر في المجلس، فحدَّث الراوي مرَّة بقول هذا ومرَّة بقول الآخر، فتكون كلتا الروايتين مما حدَّث به مالك أو زيد،" إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قطع لبلال بن الحارث معادن القبلية". وقع هذا في الموطأ (قطع) بدون همزة وعداه باللام، ووقع مثله في حديث الصحيحين أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أراد أن يقطع (بفتح الياء) للأنصار من البحرين، فقالوا: حتى تقطع لإخواننا المهاجرين، والموجود في كتب اللغة: أقطع بالهمزة معتديًا، ولم يذكروا قطع له. قال عياض في المشارق: أصله من القطع كأنه قطعة له من جملة المال أهـ. فهو استعمال صحيح؛ أن هذا من القياس في اللغة الذي يندرج تحت قواعد الاشتقاق التصريفية العامة.

ونتيجة لما سبق نرى الحرص الشديد في الضبط التام لرواية الحديث الذي يتوقف عليه فهم المعنى بحيث يمكّن المؤول من الوصول إلى المعنى ولا يترك له الاستئثار بتحليل النص وفق هواه وتوجهاته، وفيما ذكرنا كفاية لبيان جهد الشيخ في الضبط والتوثيق[1].

المطلب الثاني: العناية بشرح الألفاظ

من مبدأ أن إيضاح المعنى لا يتأتى إلا بإيضاح اللفظ فإن الشيخ ابن عاشور كان يعي ذلك تماما ويدركه ودلالة المعنى لا تكتمل إلا ببيان وتتبع الألفاظ في سياقها، ومن هنا فقد عمد إلى

(1) ولمن أراد الاستزادة ينظر:315، 322، 330، 334، 338، 359.....

تتبع معاني ألفاظ ما في الموطأ، وإيضاح مفهومها، وشرح مقاصدها، فكان له فيه النصيب والحظ الأوفر من الاهتمام والعناية بالألفاظ، وسأحاول في هذا المطلب الوقوف على بعض من النماذج التي توضح عمله وجهده، ومن ذلك قوله في حديث ابن شهاب: "وكلأ بلالٌ ما قُدر له، ثم استند إلى راحلته، وهو مقابل الفجر"، قوله: " أن كلأ: أي رقب. يُقال: كلأ النجوم، إذا نظر فيها ليرى طُلوع النجم الذي يوقت به"[1] ثم ساق له دليلا من قول الراعي ابن ميادة من شعراء الحماسة (الطويل):

كفاني عرفان الكرى وكفيتُه ... كُلُوء النجوم والنُّعاس مُعانقُهُ[2]

وقد جاء في تاج العروس للزبيدي نقلا عن الأساس مما يدل على ما أفاد به ابن عاشور قوله:" وَمن الْمجَاز :كَلَأْتُ النَّجْمَ مَتَى يَطلُع: رَعَيْتُه... وَمِنْه: رجلٌ كَلُوءُ العَيْنِ: سَاهِرُهَا، لأَن الساهر يُوصَف بِرِقْبَةِ النُّجومِ"[3]، وفي لسان العرب قوله:"... وكالأَه مُكَالأَةً وكِلاءً راقَبَه"[4]، وابن عاشور في تتبعه لا يقتصر على المعنى اللغوي فحسب، بل يحاول أن يدقق أكثر فيأتي مع الشرح بالاحتمالات والتأويلات النحوية تارة ، واللغوية تارة أخرى سعيا منه لتقريب المعنى وإيضاحه، فمن الأول قوله في الحديث :" ولا عذق ابن حُبيق"، أن :" (عذق) بفتح العين النخلة، وابن حُبيق بقاف في آخره اسم تمر، لعله سُمِّي باسم رجل جلبه إلى المدينة أو كان كثيرًا في حائطه، كما يقول أهل تونس يرتقال البراذعي، فيجوز إضافة عذق إلى ابن حُبيق على معنى الشجر المعروف بالتمر الذي هذا اسمه، فيكون مذ غلب على هذا الصنف من التمر اسم عذق ابن حُبيق، أو المعنى: النخل المعروف باسم الرجل الذي غرسه أو ملكه، فيكون على حذف مضاف، أي: تمر عذق ابن حُبيق، ويجوز فيه أن يكون عذق منوّنًا وابن حُبيق صفة له، فقد نقل أهل اللغة عن أبي علي الفارسي، أنَّه قال في عذق ابن طاب: إنهم سموا النخلة باسم الجنس ووصفوه بمضاف إلى معرفة، فصار مثل زيد بن عمرو..

وقد وجدته مصحَّحًا عليه في نسخة من الموطأ بالتنوين والوصف، ويقال أيضًا: عذق حُبيق، بحذف ابن"[5]، وقد لا حظنا في هذا النص الاحتمالات التي أورها في تأويل اللفظ وتتبع جوانبه بعناية العالم الفاحص والكاشف المدقق واللغوي المحقق في تواضع جم وأسلوب واضح فجاء بصيغة التوقع (لعل) وبـ(أو) التي تفيد معنى التخيير ما يعكس صورة الشيخ في تواضعه وقصده،

---

(1) كشف المغطى، ص: 67.

(2)المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب،172/5.

(3)406/1، مادة:كلأ.

(4) ابن منظور، 145/1، ماد: كلأ.

(5) كشف المغطى، ابن عاشور، ص 154.

بل وذهب إلى عرض الاحتمالات النحوية التي يحتمله هذا الأسلوب بقوله:" فيجوز إضافة عذق إلى حبيق على معنى الشجر..."، بناء على كلام العرب في تغليب المشهور من الصفة والاسم فيصير بكثرة الاستعمال علما له وهذا شائع في كلامهم قال ابن مالك:

وشاع في الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس وأبي قحافة[1]

وهي مسألة في النحو لها أوجهها المتعددة من حيث جواز إضافة الاسم إلى الكنية واللقب وسيأتي بيانها في مبحثه إن شاء الله، وإنما أردت من ذكرها هنا للإشارة إلى بيان جهد الشيخ في تتبع شرح الألفاظ وأنه يعمل عقله وفكره في التوثيق والتوضيح مستدلا في ذلك بكلام أهل اللغة وآرائهم كما هو بين في النص السالف الذكر .

ومن الثاني قوله مستطردا ومتتبعا ومفصلا ومدققا للفظة (الحوض):" الحوض: وهدة متسعة من الأرض يجتمع فيها المطر، فيقر بها بعد السيل. وقد يكون مجعولاً بحفرٍ وتحويط. يقال: حوض فلان الماء، إذا حفر له وحاطه بجدر قصير ويتعهده بسد ما تثلم منه لجريان الماء. قال زهير:

ونؤيا كجذم الحوض لم يتثلم"

فالملاحظ عليه في هذا النص أنه أتى بالمعنى الأصلي للحوض، ثم أردفه بما قد يكون له من متغيرات أخرى تطرأ عليه من حيث التكوين مستخدما الدلالة اللغوية في تفسير مراده دليلا على صحة ما ذهب إليه مع الاستشهاد بكلام شعراء العرب زيادة في تقوية تأويله، ثم يطلعنا بعد ذلك على بعض من استعمال العرب من البدو لافتا النظر إلى أنه من خصائصهم، بل ومن أخص خصائصهم إذ كان يحرصون على استعماله في مناحي حياتهم وتنقلاتهم الرعوية، قائلا:" وربما جعلوا الحوض قرب البئر لينزل فيه ماؤها ويجمع لوقت ورود الماشية. وفي حديث نبع زمزم لأم إسماعيل "فجعلت تُحوضه". والأحواض من خصائص عرب البادية أهل الخيام، وهم يتنافسون في أراضي النزول بكثرة ما فيها من مرور المياه والأحواض"؛ وإلى جانب هذه المنح التي منحنا إياها الشيخ فقد أتحفنا بمزيد فضل بذكره لمسميات كانت العرب تطلقها على بعض الأماكن ؛ نظرا لوجود المياه عندهم بكثرة، مما يعكس حوض الماء لهم قائلا:" ولذلك يسمون أهل الحِلة أهل الماء. وتسمى منازل العشائر في بادية العرب المياه. ومنه قوله: حُكام المياه"، ولا يكتفي بذكر ذلك فحسب، بل يستطرد في ذكر مسببات ومقومات الاختصاص لدى هؤلاء قائلا:" وقد يكون الحوض عامًا لأهل الماءة كلهم، وقد يكون مما اختص به واحد منهم، وإنما يكون ذلك لكثرة أنعامه. والاختصاص بها يكون بما تملك به الأشياء في البوادي، وذلك بالسبق إلى سكنى المكان الذي به الحوض أو باحتقار الحوض، ثم إذا اختص به يدفع الناس عن الشرب منه إلا بإذنه، وكانوا

(1) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 124/1.

يبيحون ذلك لعابر السبيل"، ومن جانب آخر يبين أن ما كان عليه العرب البدو من الخصوصية وحب التملك لموردهم إنما هو من غرائزهم القديمة التي يتمسكون بها ويذودون عنها بسلاحهم، اختصره في بيت من شعر لزهير:

ومن لم يذُد عن حوضه بسلاحه ... يهدم ومن لا يظلم الناس يُظلم[1]

وببيت آخر لصنان بن عباد اليشكري من شعراء الحماسة حين استضعفه بعض الناس بعد أخيه حمارٍ واسمه علقمة (البسيط):

لو كان حوض حمار ما شربت به ... إلا بإذن حمارٍ آخر الأبد[2]

ثم ذكر في نهاية بحثه أنه إذا كان:" مجتمع الماء دون الحوض سمي الشَرَبة (بفتح الشين وفتح الراء). وهي حويض يسع من الماء مقدار ما يسقي نخلة"[3][4]، فهذا الاستقصاء الطويل والبحث الدقيق المبرهن بالدليل ليظهر علو كعبه، ويعكس قيمة جهده، ويصف سعة اطلاعه؛ خدمة للغة وحبا لها، وحرصا على كشف المغطى من كلام الموطأ، فقد أبان له إطلاقات متعددة كانت معروفة عند العرب البدو للحوض في سياق متدرج وأسلوب بديع، بعيدا عن الاشكال والمستشكل .

وقد رأينا في النماذج السالفة الذكر مدى الجهد المتنوع والعمل الدؤوب في إظهار المعاني للألفاظ؛ وفي ذات الوقت يضعنا أمام صورة القارئ المثالي للنص الذي يتفحص ويتمحص اللفظ من كل طرائقه وسياقاته النصية ،كيف لا؟! وهو القائل :" وَعَلَى هَذَا الْقَانُونِ(أي: كلام العرب) يَكُونُ طَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَذْكُرُهَا الْمُفَسِّرُونَ، أَوْ تَرْجِيحُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَقَدْ كَانَ الْمُفَسِّرُونَ غَافِلِينَ عَنْ تَأْصِيلِ هَذَا الْأَصْلِ فَلِذَلِكَ كَانَ الَّذِي يُرَجِّحُ مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَحْتَمِلُهَا لَفْظُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، يَجْعَلُ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مُلْغًى. وَنَحْنُ لَا نُتَابِعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَلْ نَرَى الْمَعَانِيَ الْمُتَعَدِّدَةَ الَّتِي يَحْتَمِلُهَا اللَّفْظُ بِدُونِ خُرُوجٍ عَنْ مَهِيعِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الْبَلِيغِ، مَعَانِيَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ"[5] لذا نراه في أغلب شروحه وتأويلاته يستحضر كلام العرب ويستشهد بهم لأنه المرجع في مقاصد اللغة وتأويلات المعنى، وهذا جانب آخر يضاف إلى جهوده اللغوية في هذا الكتاب، التي تعكس نزعته ونظرته الذاتية وتوجه الفكري ومنهجه التقليدي التجديدي، لم يسعفني الوقت لدراسته.

وعودا على بدء، فإنه قد يكتفي أحيانا بشرح اللفظ وبيانه دون أن يتوسع أو يستطرد، كقوله

---

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى، ص6.

(2) المعجم المفصل ، إميل يعقوب، 358/2.

(3) كشف المغطى، ابن عاشور،ص 75-76.

(4) ولتحقيق ما ذكره ابن عاشور ينظر: مقاييس اللغة، الفارسي،120/2، مادة : حوض.

(5) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 100/1.

في لفظة (السُّبوع)[1] من كلام مالك، حيث قال:" ووقع في كلام مالك: وَإِذَا دَخَلَ فِي الطَّوَافِ لَمْ يَقْطَعْهُ، حَتَّى يُتِمَّ سُبُوعَهُ".

فالسُبُوع بضم السين وبالباء الموحدة هو اسم للسُّبُع من شيء معدود بسَبْع. يقال: سبوع وأسبوع بهمزة مضمومة لمجموع أيام الجمعة، ويقالان لمجموع الطواف. وفي تونس يسمون حِزب القرآن الذي يُقرأ في جامع الزيتونة بعد الفجر منجَّمًا على سبعة أيام حزب السُّبُوع"[2]، فهذا الذي ذكره من الجواز لغة في كلام العرب، قال الأزهري:" وَالْكَلَام الفصيح: الأُسْبوع"[3]، وقال الزبيدي :" والأُسْبوع، من الأيّام، قَالَ الليثُ: من الناسِ من يَقُول: السُّبُوع فِي الأيّامِ والطَّوافِ بضَمِّهما، الأخيرُ بِلَا أَلِف، وَهُوَ مَأْخُوذٌ من عدَدِ السَّبْعِ، والجَمع: الأسابيع. يُقَال: طافَ بالبيتِ سَبْعًا، بفتحِ السِّين وضمِّها وأُسْبوعاً، وَقَالَ أَبُو سعيد: قَالَ ابْن دُرَيْدٍ: سُبوعاً وَلَا أعرفُ أَحَدَاً قَالَه غيرُه، والمعروفُ أُسْبوعاً"[4]. ومن جهة أخرى كان يحاول أن يمزج بالمعنى الدلالي والبلاغي مستفيدا من مصطلحات البلاغيين، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم:" وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب أكل بعضي بعضًا فأذن لها بنفسين في كل عامٍ نفسٍ في الشتاء ونفسٍ في الصيف"، فجاء على لفظ (اشتكت) فأوضح المعنى اللغوي قائلا:"حقيقة الشكاية في اللغة: الإخبار عن الأمر المنافر أو المضر"[5]، ثم بين دلالتها في سياقها البلاغي مدعما قوله بما ورد من كلام العرب، فقال:" فشكاية جهنم إلى الله تعالى يحتمل أن تكون مجازًا عن حالة تتجاوز فيها حد معتادها لتكون شكاية بلسان الحال كقول عنترة يصف فرسه:(الكامل)

فازور من وقع القنا بلبانه ... وشكا إلي بعبرةٍ وتحمحم[6]"

واستأنف –بعد ذكر الاحتمال الأول– كلامه بذكر المعنى الحقيقي لها على أنه الاحتمال الثاني، فقال:" ويحتمل أن تكون الشكاية حقيقة بأن يكون لجهنم شيء يدل على تضايق أمرها، واضطرابها، وعجزها عن القيام بما سُخرت له، فإن جهنم من الموجودات المغيبة عنا"[7]، ومن هذا القبيل أيضا قوله في شرح لفظ (الضحى) من حديث معاذ:"وإنكم لن تأتوها حتى يضحى النهار"، أن:" يضحى (بفتح الياء وبفتح الحاء) مضارع ضَحِى (بكسر الحاء). يقال: ضحِي فلان، إذا

---

(1) ولمزيد من الأمثلة ينظر: ص82، 86، 195،

(2) كشف المغطى، ابن عاشور،ص71.

(3) تهذيب اللغة،20/2، مادة:سبع.

(4) تاج العروس،172/21–173، مادة:سبع.

(5) ورد في كتب اللغة معان عدة كلها تدور حول المعنى الذي أشار إليه ابن عاشور، ينظر: لسان العرب، ابن منظور،139/14،مادة: شكا، وأساس البلاغة ، الزمخشري، 519/1، مادة: شكك.

(6) ديوان عنترة بن شداد، ص179.

(7) كشف المغطى، ص70.

أصابه حرُّ الشمس في وقت الضَّحَاء" واستدل على ما نقله بقول عمر بن أبي ربيعة:

رأت رجلًا أما إذا الشمس عارضت ... فيضحَى وأما بالعشي فيخصَر[1]

ثم أورد له معان أخر مبينا دلالته اللغوية والأوجه البلاغية فيه بما يتناسب مع المعنى العام للحديث، فقال:" والضاحي: البازر للشمس في وقت الضَحاء[2]، قال كعب: (البسيط)

يومًا يظل به الحرباء مصطخِدا ... كأن ضاحيه بالشمس مملول[3]

وعلى هذا فإثبات الضحى للنهار استعارة تبعية، ومعناه: حتى يصيب النهار حر الشمس، أي: يتمكَّن حرُّ الشمس من الفضاء المسمى بالنهار، كما يتمكن من الرجل القائم في الشمس.

ويحتمل أن يكون مجازًا عقليًّا، أي: حتى يضحي الناي في النهار، وهو وقت شدة حرَّه، أي بعد شروق الشمس ببعيد"[4]، وفي جهد آخر للشيخ يطلعنا فيه على عبقريته وبراعة تناوله في الشرح وعرضه للأراء، حيث قال:" وقع في أوله قول مالك: "ولا مع الأب دنيا".وهو بكسر الدال وسكون النون، ويجوز أيضًا ضمُّ الدال والمشهور الكسر، وعليه روي قول النابغة:(الطويل)

بنو عمه دِنيا وعَمرُو بنُ عامر ... أولئك قومٌ بأسهم غير كاذب[5]

ومعناه: القرابة القريبة؛ فيقع وصف دِنيا بعد لفظ العمِّ والعمَّة، والخال والخالة باتفِّاق أهل اللغة، وبعد لفظ الأخ والأخت على قول جمهورهم. وعن الأصمعي والكسائي: لا يعرف هذا الوصف إلا في العمِّ والخال؛ ولم يذكرها أهل اللغة في وصف الآبَاء والأمَّهات. والقياس لا يمنعه؛ لأنَّه مشتق من الدُّنوِّ؛ فكلّ اسم ذي صلب، أو رحم يطلق على البعيد والقريب يجوز أن يوصف بدنيا للتنصيص على أنَّ المراد القريب منه دون البعيد، واسم الاب والأمِّ يطلقان على الجدِّ والجدَّة واستعماله في «الموطإ» جرى على هذا. واعلم أنَّه إذا جعل دنيا بكسر الدال فهو إما اسم مصدر بمعنى الدنو مثل: ذِكرى؛ فتكون ألفه للتأنيث فلا يطابق موصوفه، وهذا هو الراجح فيه؛ ولذلك جرى على موصوفه بدون مطابقة في التذكير والإفراد وضدِّهما، كقوله هنا: «الأب دنيا»، وإمَّا وصفٌ على وزن فِعْل مثل: جلي؛ فيكون نعتًا أو حالاً ممَّا قبله فيطابق، فيقال: ابن عمٍّ دنيا وابنُ عمَّة دِنيةٍ، وألفه ليست ألف تأنيث فيكون منونًا؛ ولذلك يجوز تنوينه هنا على أنَّه حال من الأب" وفي نموذج آخر من طرائق الشرح قوله في لفظة (سيرة) من قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "بل لك تسيير أربعة أشهر" أن:" التسيير مصدر السير وهو المشي، أطلق مجازًا على

---

(1) ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، ص 151.

(2) ينظر: العين، الخليل، 265/3، مادة: حضو.

(3) المعجم المفصل، إميل يعقوب، 316/6.

(4) المصدر نفسه، ص115–116.

(5) ديوان النابغة الذبياني، النابغة الذبياني، ص1.

الأمان بعلاقة اللزوم؛ لأن العرب كانوا إذا أمنوا سافروا؛ ولذلك كانوا يسيرون في الأشهر الحرم، فأطلق التسيير على التأمين كما أطلقت السياحة، قال تعالى: {فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ} [التوبة: 2] أي: كونوا آمنين؛ ولذلك قال عقبه: {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ} [التوبة: 5]؛ لأن المسافر يفارق قومه فلا يجد نصيرًا؛ ولأنه قد يدخل ديار أعدائه في بعض طريقه، وقد قال له رسول الله: " لك تسيير أربعة أشهر" زيادة في مدة الأمان ولا يريد الأشهر الحرم؛ لأن الأمان فيها معلوم لا يحتاج إلى إيقاع"[1]، فهذا المزج التوظيفي في بيان وشرح الألفاظ يساعد على إدراك المعنى وربط العلاقة اللغوية والبلاغية وتوظيفهما في مفهوم تأويل النص بالإضافة إلى استخدام أدلة القياس التي تعين على تقريب المعنى للدهن.

فقد رأينا وبوجه عام التحليل المعضد بالدليل، والحجة التي تدعم رأيه في صحة ما ذهب إليه، مما يدل على منهجية العالم المتأمل والباحث المدقق، فهو يحاول في كل مرة أن يستقصي كل جوانب المباحث اللغوية لكل لفظ مع بيان رأيه ووجهة نظره، مع التقعيد والتنظير والترجيح للأوجه التي يطرحها والدفاع عنها، والتعليل لذلك، [2]كما هو واضح في هذا النص وفي غيره[3].

ولما سبق وبالتأمل والنظر فيما أوردناه من نماذج نستطيع القول: إن حصيلة ابن عاشور في معرفة المعاني واللغات وكلام العرب وفصحائها ليست بالقليل ولا بالشيء اليسير، كما أنه يدل على جهد لغوي متميز وثراء لغوي جم، سنده في ذلك ذاكرته القوية، وعقله الثاقب، وباعه الطويل.

المطلب الثالث: انتقاداته وترجيحاته

سنحاول في هذا المطلب الحديث عن موقف الشيخ ابن عاشور من مسألة الضبط للألفاظ مرجحا أحيانا وناقدا أحيانا أخرى، وسنقف على نماذج متنوعة نبين من خلالها أوجه الانتقادات التي سار عليها في شرحه وهي كثيرة، رجح بعضها، ورد بعضها الآخر وضعف أوجها أخر، سالكا في ذلك كله مسلك المجتهد، ومن ذلك انتقاده الضبط للفظة (يحيا ويحيون) من قول عمر – رضي الله عنه –: " لا آكل السَّمن حتَّى يحيا الناس من أول ما يحيون"، فذكر لذلك الروايات المتعددة التي وردت في ضبط الياءين من الفعلين، وخلص بعد ذلك إلى ثلاثة أوجه بين رأيه فيها بقوله:" فتلك ثلاثة وجوه أحدها: أن يكون من (أحيا)، يقال: أحيا القوم إذا حييت ماشيتهم أو صاروا

---

(1) كشف المغطى، ص252.

(2) وقد لا حظنا هذا في أغلب محاورته ومناظراته –والحديث في هذا يطول–، ومن ذلك قوله في رواية مالك للفظة (أطفئت) :"... فرواية "أطفئت" ورواية "طفئت" بمعنى واحد؛ لأنَّ مراد رواية أطفئت أنَّها طفئت بفعل فاعل بقرينة السياق، ولم أقف على ذكر استعمال هذا اللفظ في كتب اللغة ولا الفقه غير ما وقع في «الموطإ» هنا من قول زيد بن ثابت؛ فعربيته صحيحة.ويجب استدراكه على كتب اللغة في صفة العين وهو من المجاز لا محالة"، ينظر: كشف المغطى، ابن عاشور، ص333.

(3) ومن أراد الاستزادة والاستفادة ينظر: ص86، 329، 366،362،331، 367، 379...

في الحيا، أي: الخصب. كذا في القاموس، أي: مشتقًا من الحيا بالقصر وهو المطر، وقال ابن السيد البطليوسي في شرح مشكل الموطإ: أحيا الناس يحيون، إذا حييت أموالهم وأخصبوا، كما يقال: أهزل الناس فهم مهزلون، إذا أجدبوا فهزلت أموالهم اهـ. وهذا الوجه هو الذي رجَّحه أكثر الرواة للموطأ وهو الأظهر عربية.

الوجه الثاني: أن يكون من حيي الناس إذا صاروا أحياء، بمعنى: رجعوا إلى حالة الشبع على تشبيه الجدب والجوع بالموت، وتشبيه الشبع والخصب بالحياة على نحو قوله تعالى: {فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا} [الجاثية: 5]، {وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا} [ق: 11]، قال ابن السيد في شرح مشكل الموطإ: والفقهاء يروونه يحيا ويحيون (أي: بفتح الياءين في الفعلين) والوجه هنا ما تقدم اهـ. فهذا الوجه دون الوجه الأول. الوجه الثالث: أن يكون (يحيا) و (يحيون) بضم الياءين الأوليين في الفعلين، وفتح الثانيتين فيهما على أنَّه مبني للمجهول من أحيا، أي: حتَّى يحييهم الله، وهذا الوجه أضعف الوجوه"[1]، وقد لاحظنا أن ابن عاشور بنى رأيه على أقوال الشراح ومعاجم اللغة واجتهاداته اللغوية، ونرى ذلك –أيضا– في ضبط (أصوع) من قوله: "عشرة أصوعٍ ونحوه"، حيث قال:"الصاع يجمع على أصوع بواوٍ مضمومةٍ بعد الصاد، وعلى أصؤعٍ بهمزةٍ مضمومةٍ بعد الصاد، وعلى أصواعٍ، وعلى صوعٍ. ووجدت في النسخة المقروءة على ابن بشكوال أنه ثبت في نسخة ابن عتاب أصؤع بالهمز حيث أتى في هذا الباب، وكذلك في نسخة ابن الطلاع إلا الأول فإنه كتبه: آصعٍ، أي: بهمزة ممدودة في أوله.

قلت: وهو مكتوب في أصل النسخة أصوعٍ بواوٍ بعد الصاد وهو الأصح. وأما من كتبه آصعٍ بهمزة ممدودة في أوله فهو خطأ؛ إذ لم ينقله أحد من أئمة اللغة. قال عياض في المشارق: وجاء في رواية الشيوخ: آصعٍ، والصواب: أصوعٍ"، فما ذهب إليه الشيخ من نقد وتصويب بناء على ما استند إليه من النسخ المعتمدة والمشهورة، فضلا على أقوال العلماء من أهل اللغة، وهو في نقده هذا يضع الباحث والقارئ في صورة واضحة وجلية بكيفية النقد أو الترجيح والرد وهذا إن دل على شيء إنما يدل على سعة اطلاعه وطول باعه، ولذلك نراه ينقد ويدحض كل رأي لا يراه خاضعا لقواعد العربية ولا يتردد في رفضه وتضعيفه بقوة الحجة وسلامة الدليل، ويتضح ذلك أكثر فيما جاء عنه في ضبط لفظة (لا ضرر) لغويا، في كون المستعمل منه وغير المستعمل بالادغام أو بدونه وأفاد بأن ما كان منه بدون إدغام غير مستعمل إلا اسمًا للضرارة، وعلل لذلك بقوله:"... ؛ لأنه مصدر ضرر بكسر عين الكلمة فتجيء على فتح العين في المصدر فيمتنع إدغامه، وأما ما عداه فليس جائيًا من فعل المكسور العين؛ فلذلك مصدره بسكون العين فيتعين إدغامه، ولم أعثر على استعماله في غير ذلك، فإن كان ما وقع هنا لفظًا نبويًا وهو الظاهر فهو شاذٌ، وقد يكون

(1) ينظر: كشف المغطى، ص370–371.

مسوغه المزاوجة بينه وبين لفظ ضرار في كون كليهما بالفك. والمزاوجة تسوغ مخالفة القياس. ومما حسنها هنا أن الجملة جرت مجرى المثل ولذلك لا تغير؛ لأن الأمثال لا تغير. وقد شاع استعمال الضرر بمعنى الضر في كلام العلماء، وفي كتب الفقه لكني لم أظفر له بشاهد من كلام الفصحاء غير هذا الذي في الحديث، وكلام القاموس غير بين، وكلام اللسان لم يأت عليه بشاهد فتأمل"[1]، وبتأملنا لاحظنا الاجتهاد في التقصي والاستقصاء من أجل التوثيق الصحيح والضبط السليم ورد ما سوى ذلك، وهذا ديدنه فيما يريد ضبطه وشرحه، ومما وقع منه –أيضا– ضبطه لـ(أطفئت) من قول زيد بن ثابت: "في العين القائمة إذا أطفئت مائة دينارٍ"، هل الأولى أن تكون بالهمزة أو بدونها؟ وعنده أن تكون بالهمزة ولم يستسغ أن تكون من غيرها وفاقا لأهل اللغة ولعدم وجود الدليل فقال:" قوله: " أطفئت" بهمزة في أوله مبنيًّا للمجهول وهي الأولى. ووقع في بعض النسخ " طفئت" بدون همزة في أوله؛ فيتعين أن يكون مبنيًّا للفاعل وهو بكسر الفاء، لأنَّ أصله من باب سمع،... فرواية " أطفئت" ورواية "طفئت" بمعنى واحد؛ لأنَّ مراد رواية أطفئت أنَّها طفئت بفعل فاعل بقرينة السياق، ولم أقف على ذكر استعمال هذا اللفظ في كتب اللغة ولا الفقه غير ما وقع في الموطإ هنا من قول زيد بن ثابت؛ فعربيته صحيحة، ويجب استدراكه على كتب اللغة في صفة العين وهو من المجاز لا محالة"[2]، فهذه استدراكات وانتقادات من الشيخ على الروايتين انتقد إحداها ورجح الأخرى وإن كانت أحادية ؛لأنها –حسب رأيه– أولى في وصف العين مجازيا.

ومن جانب آخر فهو يتجه لدعم حجته وتأييدها بكلام العرب، وذلك فيما ورد من قول مالك:" ولا مع الأب دنيا"، وذكر أنها بكسر الدال وسكون النون ويجوز ضم الدال، والمشهور الكسر مدعما قوله بقول النابغة الذبياني:(الطويل)

بنو عمه دِنيا وعَمرُو بنُ عامر ... أولئك قومٌ بأسهم غير كاذب[3]

ثم قال معللا ومرجحا:" ومعناه: القرابة القريبة؛ فيقع وصف دِنيا بعد لفظ العمِّ والعمَّة، والخال والخالة باتفّاق أهل اللغة، وبعد لفظ الأخ والأخت على قول جمهورهم. وعن الأصمعي والكسائي: لا يعرف هذا الوصف إلا في العمِّ والخال؛ ولم يذكرها أهل اللغة في وصف الآبَاء والأمَّهات. والقياس لا يمنعه؛ لأنَّه مشتق من الدُّنوِّ؛ فكلّ اسم ذي صلب، أو رحم يطلق على البعيد والقريب يجوز أم يوصف بدنيا للتنصيص على أنَّ المراد القريب منه دون البعيد، واسم الاب والأمِّ يطلقان على الجدِّ والجدَّة واستعماله في الموطإ جرى على هذا. وأعلم أنَّه إذا جعل دنيا بكسر الدال فهو إما اسم مصدر بمعنى الدنو مثل: ذِكرى؛ فتكون ألفه للتأنيث فلا يطابق موصوفه، وهذا هو الراجح

---

(1) كشف المغطى، ص322.

(2) المصدر نفسه، ص332–333.

(3) ينظر ديوانه، ص1.

فيه؛ ولذلك جرى على موصوفه بدون مطابقة في التذكير والإفراد وضدِّهما، كقوله هنا: "الأب دنيا"، وإمَّا وصفٌ على وزن فِعْل مثل: جلي؛ فيكون نعتًا أو حالاً ممَّا قبله فيطابق، فيقال: ابن عمٍّ دنيا وابنُ عمَّة دِنيةٍ، وألفه ليست ألف تأنيث فيكون منونًا؛ ولذلك يجوز تنوينه هنا على أنَّه حال من الأب"[1] ، وهو لا يتوانى في إظهار رأيه فيما لو تبين له صوابه في ضبط اللفظ إذا ورد بأكثر من رواية معللا بالمعنى الذي يستقيم معه اللفظ الذي ورد به، كما وقع له في لفظ (يعجل) من قوله عليه الصلاة والسلام: " الذي لا يعجل شيءٌ أناه وقدَّره"[2]، حيث ذُكر في جميع روايات الموطإ لفظ (شيء) مرفوعًا، وبناء عليه أجاز ابن عاشور أن يكون (يعجل) بفتح الياء وفتح الجيم مضارع عجل وهو لازم غير متعد. و (أناه) بفتح الهمزة على أنَّه بمعنى وقته، و (قدره) بتشديد الدال، وأن يكون بضم الياء وكسر الجيم مضارع أعجل المتعدِّي بالهمزة، و (إناء) بكسر الهمزة و (قدره) بتخفيف الدال، ويجوز أن يكون (يعجل) بضم الياء وكسر الجيم مضارع أعجل المتعدِّي بالهمزة، و (إناء) بكسر الهمزة و (قدره) بتخفيف الدال، ويجوز أن يكون (يُعجَّل) بضم الياء مع تشديد الجيم، وهذه أظهر الوجوه عنده، وظل يستطرد في ذكر الأوجه الأخرى في ضبطه وهي كثيرة، مرجحا منها ما ذهب إليه ابن شكوال قائلا:" قلت: رواه القعنبي عن مالك: (لم يُعجل) بضم الياء و (شيئًا) بالنصب (أناه قدره) دون واو العطف. قال ابن بشكوال: وهو الصواب إن شاء الله"[3]

ومجمل القول فيما تقدم: إن الباحث وهو يعرض هذه النماذج وغيرها[4]، غايته إبراز الجهد اللغوي الذي قام به الشيخ ابن عاشور، وبيان دوره في إثراء العلوم العربية والتصدي لمن يحاولون طمس معالمها والتعدي على ثرواتها، فضلا عن الاعتناء والاهتمام بالتحقيق والتوثيق للألفاظ والحفاظ عليها من التصحيف والتحريف لأعظم مصدر لها بعد القرآن الكريم.

المبحث الثالث: جهده النحوي في بيان مشكل الحديث

عمل الشيخ ابن عاشور على توظيف القواعد النحوية في حل مشكل الألفاظ لعلمه بأن التأويل ينبغي أن يرتبط بالإعراب ولا يكون هناك فهم للنص إلا إذا كان الإعراب صحيحا ولا يكون الإعراب واضحا إلا إذا فهم المعنى، ومن هذا المبدأ كانت جهوده النحوية تدور حول توضيح النص وفق ما استعمله العرب في كلامهم، وسنبين من خلال المطالب الآتية مظاهر هذه الجهود التي تعج بها مباحثه في أغلب شرحه، ونظر لمحدودية عدد أوراق الدراسة، فإن الباحث لا يستطيع أن يستعرض كل المباحث ويقيم عليها دراسة مفصلة، وإنما سيذكر بعضا منها لقصد العرض

---

(1) كشف المغطى، ص241-242.

(2)كشف المغطى،ص 359، 360.

(3) المصدر نفسه.

(4) ولمن أراد الاطلاع والاستفادة، ينظر: ص359،344،338،337،334،330،278،242،153،103.....

وبيان العمل.

المطلب الأول: ترجيحاته واختياراته

استطاع الشيخ ابن عاشور أن يأتي بالترجيحات بناء على التحليلات التي توصل إليها في تأويله للنص "إذ يرى ابن عاشور أن هناك شيئا وراء قواعد علم النحو، وبه يترجح أحد الاحتمالين على الآخر، فالنحو عنده ضبط سلامة البنية الشكلية في الجملة وضمها إلى تحليل يحقق الوصول إلى المعنى"[1]، فسلك في ذلك طرائق متعددة فتارة يكون ترجيحه لرأي والأخذ به ورفض الرأي الآخر، وتارة يكون بما تقتضيه دلالة المعنى والسياق إلى غير ذلك من الطرق، بالإضافة إلى كيفية تناوله للمسألة من حيث العرض والشرح، ومن خلال ما سيأتي من النصوص ستتضح لنا مظاهر الترجيح والاختيار :

أولا: ترجيحه الرفع على التوهم في الاستثناء المفرغ بعد إلا

ذكر الشيخ ابن عاشور في (بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ نَذَرَ مَشْيًا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ) قول مالك:"... فَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ يَقُولُ عَلَيَّ مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ رَكِبَ ثُمَّ عَادَ فَمَشَى مِنْ حَيْثُ عَجَزَ فَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ فَلْيَمْشِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ ثُمَّ لْيَرْكَبْ وَعَلَيْهِ هَدْيُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ أَوْ شَاةٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ"، وأورد له أوجها متعددة للضمير الواقع بعد (إلا) من قوله:" إن لم يحد إلا هي"[2]، فذكر قول الحافظ عبد الحي اللكنوي أن الوجه أن يقول: إن لم يجد إلَّا إياها؛ لأنَّه استثناء مفرغ، وفيما ذهب إليه اللكنوي احتمالات أجاب عنها الشيخ البرزنجي المدني – حسب قول ابن عاشور– باحتمالات ضمنها تأليفًا له صغيرًا سماه (إصابة شاكلِة الداهي إعراب قول الموطإ إن لم يجد إلَّا هي)، وذهب المحقِّق الشيخ سالم أبو حاجب رحمه الله إلى تخريج الضمير بوجهين: أحدهما: أن يكون هذا من إنابة ضمير الرفع عن ضمير النصب كقراءة من قرأ: ﴿إيَّاك يُعبد﴾، بصيغة المجهول في (يعبد) وقد خرج ابن مالك عليه ما وقع في المسألة الزنبورية من قولهم: فإذا هُو إيَّاها، والقياس أن يقولوا: فإذا هو هي. والوجه الثاني: أن يكون هذا الكلام خارجًا على التوهُّم، وهو غور من أغوار العربية فيكون رفع الضمير على توهُّم أنَّه بعد أن قال: إن لم يجد، أي: الناذر خطر بباله معنى أن لم يوجد، فرفع الضمير على ذلك التوهُّم[3].

وقد استحسن ابن عاشور هذا الرأي ورجحه، ورفض ما عداه، قياسا على نظائره من كلام العرب وما ورد على قياسه في القرآن الكريم، بقوله:"...،وفي ذلك حسن، وهو دلالتهُ على أن المتكلِّم

---

(1) الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وقضايا الاصلاح والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، فتحي حسن ملكاوي، ص349.

(2) كسف المغطى، ص 229.

(3) كشف المغطى، ص 229–230.

يجول بنفسه معنى الفعل المتوهَّم وهو المبني للمجهول؛ فيدلُّ على أنه يرى على الناذر أن يبذل جهده للحصول على بدنة أو بقرة.

ونظيره قول العرب: إنَّهم أجمعون ذاهبون وأشباهه....والحق عندي أنَّ اعتبار التوهُّم اعتبار صحيح حسن، وقد جرت له نظائر في فصيح الكلام كقوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: 10] يجزم (أكن) مع عطفه على (أصَّدق) المنصوب، على توهُّم أن يقول: إن تؤخرني أكن؛ ولأنَّه يشترك فيه العربي والمولَّدون؛ لأنه ناشئ عن سهو بخلاف غيره.... وقد وقع نظير هذا في كلام عربي، ففي البخاري في كتاب "الفتن": سمعت عمارًا يقول: "إن عائشة لزوجة نبيِّكم ولكنَّ الله ابتلاكم ليعلم إيَّاه تطيعون أم هي"[1].

ونلحظ في هذا الرأي تمام المعنى وسلامة التأويل من التكلف والصنعة وأقرب إلى الترجيح من نصبه طبقا لقواعد الاستثناء؛ إذ إن الاستثناء هنا مفرغ وهو ما يقتضي أن يعرب ما بعدها حسب سياقه في العبارة، فضلا عن قياسه للكثير الشائع.

ثانيا: ترجيحه العطف بالواو على العطف بأو

ذكر ذلك فيما ورد عن مالك في قوله:" أومات البائع والمشتري" من قوله:" فإنْ طَالَ الزَّمَانُ، أَوْ هَلَكَ الشُّهُودُ، أَوْ مَاتَ الْبَائِعُ أَوِ الْمُشْتَرِي، أَوْ هُمَا حَيَّانِ، فَنُسِيَ أَصْلُ الْبَيْعِ وَالِاشْتِرَاءِ لِطُولِ الزَّمَانِ، فَإِنَّ الشُّفْعَةَ تَنْقَطِعُ "[2]، حيث جاء العطف بالواو بالواو في نسخة ابن بشكوال، ونسخة أخرى صحيحة، ووقع في خمس نسخٍ أخرى عطفًا بأو، إلا أن العطف بالواو أولى عنده؛ احتجاجا بالدلالة المعنوية، إذ إن المعنى متفاوت بين العطف بالواو والعطف بأو، وبالنظر إلى ذلك يكون العطف بالواو أظهر؛ لأن المقصود أنه لم يبق من يعرف ثمن المبيع؛ بحيث يحلف على ما يهمه من تعيين الثمن.

فابن عاشور في تأويله لما ذهب بين أن الحكم الفقهي يتأثر بالحكم النحوي نفيا أو إثباتا، قبولا أو رفضا، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن ابن عاشور سوغ لترجيحه العطف بالواو بناء على أن المعنى بتقديره أقرب منه بأو؛ إذ إن دلالة الواو تفيد الاشتراك في الحكم كما قال ابن مالك – رحمه الله–:

فاعطف بواو لاحقًـــا أوسابقًـــــا ... في الحكم أو مصاحبًا موافقًا

واخصص بها عطف الذي لا يُغني ... متبوعه، كـ"اصطف هذا وابني [3]

بينما أو تفيد التخيير بين أحد الشيئين، قال ابن مالك – رحمه الله–:

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الاستذكار، القرطبي، 80/7.

(3) شرح الأشموني، 363/2.

خير، أبح، قسم بأو وأبهم، ... واشكك، وإضراب بها أيضًا نمي[1]

فالتخيير هنا لا يستسيغه تصور الحكم؛ لأن المقصود كما قال:" أنه لم يبق من يعرف ثمن المبيع؛ بحيث يحلف على ما يهمه من تعيين الثمن"[2]، بحيث لا يكون من يحق له الشفعة وهو ما عليه التحقيق، وهو ما أوضحه ابن عاشور في تحقيقه بالقول:" فطول المدة وحده موهن حق القائم بالشفعة بعد الحكم له بالاستحقاق؛ فيسقط حقه في الشفعة؛ لأنه يتهم على أنه ترك القيام بالاستحقاق؛ لأنه لم يجد ثمن المبيع وجهل الثمن؛ فيسقط حقه بموت الشهود وموت البائع والمشتري أو نسيان الشهود والبائع والمشتري مقدار الثمن"[3]، فالمقام يقتضي أن يكون العطف بالواو لا بأو، إذ بالواو تتحقق افتراضية موت الطرفين وإثبات بطلان الشفعة حكما، وبكلام أهل اللغة معنى. .

ثالثا: ترجيح لام الأمر على لام التعليل في (لتنكح)

جاء في حديث أبي هريرة – ﷺ– أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صفحتها، ولتنكح فإن لها ما قدر لها"[4] متفق علبه، حيث أوّل الشيخ ابن عاشور، اللام في (لتنكح) –كما ضبطه الرواة– بسكون اللام وبالجزم على الأمر، على معنى: ولتنكح رجلًا آخر، أو تنكح زوج تلك المرأة من دون أن تسأل طلاق ضرَّتها إن كانت الرغبة من الزوج في نكاحها، فلا تجعل رغبته باعثًا على اقتراحها عليه أن يطلِّق ضرتها[5].

وأفاد بأن ما جاء في نسخة ابن بشكوال هو بكسر لام (ولتنكح) وفتح الحاء، وعلى هذا يكون عطفًا على (لتستفرغ) فيكون المعنى: ولتنكح زوج أختها المسلمة.

ونتيجة لهذا التحقيق الذي استقصاه ابن عاشور خلص إلى أن الوجه الثاني ضعيف لما يترتب عليه فساد علة النهي لفساد تأويل العطف إذا ما اعتبرنا الغاية من العطف هي البلاغة في التمثيل، وقرر أن هذا الوجه في ظاهره خطأ من الراوي[6]، فلا عبرة به.

رابعا: ترجيحه النصب على الرفع في لفظ (الكلب)

ورد هذا اللفظ في حديث عن أبي هريرة– ﷺ–، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " بينما رجل يمشي بطريق، إذ اشتد عليه العطش، فوجد بئرا فنزل فيها فشرب، وخرج، فإذا كلب

---

(1) المصدر نفسه، 378/2.

(2) كشف المغطى، ص 298.

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح المشكاة، الطيبي، 2287/2.

(5) ينظر: كشف المغطى، ص 358.

(6)ينظر: كشف المغطى، ص 358– 359، بتصرف.

يلهث، يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني "[1]

ذكر الشيخ ابن عاشور في شرحه كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا أن لإعراب لفظ (الكلب) وجهان، أحدهما: النصب على البدلية من المفعول به (هذا) و(مثل) فاعل (بلغ)، وهو الراجح عنده، والوجه الثاني: الرفع على الفاعلية ونصب (مثل)، وهو المرجوح[2]، ونصبه هنا على النعت لمصدر محذوف تقديره: بلغ مبلغا مثل الذي بلغ مني، ولاخفاء في دلالة المعنى للوجهين، ففي الأول يكون المعنى: أن العطش بلغ من الكلب ووقع عليه وقعا شديدا دونما أي إرادة منه وهو ما يقتضي الرحمة والتعاطف معه خلافا للوجه الثاني الذي يترتب عليه أن يكون الكلب قد جنى على نفسه حتى بلغ منه العطش مبلغا شديدا، ففي الدلالة الأولى قوة للعطش، وفي الثانية قوة في الجناية، وبين الدلالتين تفاوت في المعنى حيث إن دلالة المفعولية في هذا المقام أقوى من دلالة الفاعلية في وصف الموقف من الرجل وهو مراده، فضلا عن أن الفاعل في الوجه الأول هو من قبيل المجاز العقلي لا يعرف فاعله حقيقة ، والله أعلم.

المطلب الثاني: توجيهاته وتأويلاته

ازدان شرح الشيخ بكثرة توجيهاته التي أضفت عليه توضيحات وتبيينات جديرة بالنظر والدراسة ، ولكي تتضح الصورة أكثر يحسن بنا أن نضرب لها ببعضٍ من هذه التوجيهات:

أولا: التوجيه وفق ما يقتضيه المعنى

يرى ابن عاشور في هذا النص أن لفظ (الصلاة) منصوب على المفعولية للفعل (أقام) من قول مالك عن ابن شهاب:" أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يومًا فدخل عليه عُروة بن الزبير فأخبره أن المغيرة بن شُعبة أخر الصلاة يومًا وهو بالكوفة، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري، فقال: ما هذا يا مغيرة؟ أليس قد علمت أنَّ جبريل نزل فصلى فصلى رسول الله. ثم قال: بهذا أُمرت، فقال عمر بن عبد العزيز: اعلم ما تحدث به يا عروة، أو إن جبريل هو الذي أقام لرسول الله وقت الصلاة؟...."[3]، يقول:" المقتضي أن جبريل أقام لرسول الله وقت الصلاة، أي حدده، كما تقول: أقمت قبلة المسجد. فقوله: وقت الصلاة، منصوب على أنه مفعول به بفعل أقام وليس منصوبًا على الظرفية"[4]، وهذا التوجيه بناه على تحديده معنى وقت الصلاة عنده، وقد بينه في شرح مستفيض[5] ليقوي به وجهة نظره، ومن ذلك –أيضا– قوله :" إلا أن تطوع"، من قول مالكٌ

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، القرطبي، 8/22

(2) ينظر: كشف المغطى، ص 368–369.

(3) كشف المغطى، ص 61.

(4) المصدر نفسه، ص63.

(5) نفسه، ص 61–63.

عن عمه أبي سُهيل أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول:" جاء رجل إلى رسول الله من أهل نجد، ثائر الرأس، يُسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله: «خمس صلوات في اليوم والليلة». قال: هل عليَّ غيرهنَّ؟ قال: "لا، إلا أن تطوَّع". قال رسول الله: "وصيام شهر رمضان". قال: هل عليِّ غيره. قال: "لا، إلا أن تطوَّع"....."[1]، هو استثناء منقطع يفيد الاستدراك، وعلل ذلك بقوله:" لرفع ما يتوهم من قوله: (لا)، أن يظن السامع أنه غير مستفيد من عمل البر غير ما ذكر"، وأفاد بما يثبت صحة ما ذهب إليه بالقول:" وقرينة الانقطاع نفس لفظ التطوع المؤذن بالاختيار، فلا يدخل في النفي الوارد جوابًا؛ لقوله: "هل عليَّ غيرهنَّ" المفيد بكلمة (عليَّ) معنى الوجوب واللزوم"، وهو بهذا يرى أن من ذهب إلى أنه استثناء متصل بعيد عن الصواب، وأن ما قرره هو الأسَدُّ والأقوم[2].

وأحيانا يستدعي المعنى لإثبات صحة ما ذهب إليه من ضبط الرواية كما جاء في لفظ (في) وإبطال أن يكون لفظ الحديث بلفظ (من)، وذلك في قول النبي – صلى الله عليه وسلم –: "كل ابن آدم تأكله الأرض، إلا عجب الذنب منه خُلق وفيه يُركب"[3]، فذهب إلى أن:"معنى (في) على الرواية الثابتة في الموطأ: هو الظرفية المجازية المقاربة لمعنى الملابسة، أي: يركب ويعاد في عجب الذنب، أي: مظروفًا تركيبه في العجب"، وزيادة في التوضيح يقول:" فالإتيان بفي لإجمال موضع التركيب وكيفيته، أي: يحصل التركيب في العجب، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: 11]، وقول سيرة الفقعسي من شعراء الحماسة:

نحابي بها أكفاءنا ونُهينا ... ونشربٌ في أثمانها ونقامر"[4]

وكما ورد له في قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – «لا يدخلن هؤلاء عليكم»، حيث بين وقوع كاف الخطاب بصيغة جمع المذكر بالقول وهو خطاب لأم سلمة رضي الله عنها، كما وقع في رواية يحيى هنا، وكان الظاهر أن يقول (عليك) إن كانت أم سلمة مخصوصة بالخطاب، أو يقول (عليكن) إن كان المراد به جميع أزواج رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كما وقع في رواية"، ثم يجتهد في توجيه هذه الرواية بالقول:" فأما هذه الرواية فتحمل على أن الخطاب لأم سلمة وأنه جرى على حكم التعظيم؛ فلذلك لم يؤت بضمير جماعة النساء وأتي بضمير جماعة الرجال؛ لأن ضمير جمع المذكر هو الشائع في الخطاب بالجمع المراد به التعظيم؛ لأن معظم وقوعه في مخاطبة الرجال؛ فإذا خوطبت به المرأة جرى الكلام على الغالب" ويستدل على ذلك بكلامهم قائلا:"

---

(1) نفسه، ص 122.

(2) نفسه، ص 123.

(3) نفسه، ص140.

(4) كشف المغطى، ص 140.

هكذا ظفرت به من تتبع استعمالهم، ولم أر من أئمة اللغة من صرح به، قال جعفر بن علية الحارثي:(الطويل)

فلا تحسبي أني تخشعت بعدكم ... لشيء ولا أني من الموت أفرق[1]

فهو يقر بأن هذا مستعمل في كلام العرب، ظفر به، ولم يسبق لأئمة اللغة أن ذكروه، وهو التفات منه وجهد تفرد به حسب قوله[2]، وبناء على التوجيه السابق فقد بنى حكمه عليه بقوله:" وعلى هذا يكون حكم بقية أزواج رسول الله ملحقًا بحكم أم سلمة بطريق القياس لوقوع الإيماء إلى العلة في قوله: (هؤلاء)، وعلى رواية (عليكن) يكون الأمر ظاهرًا"[3].

وأحيانا يكون توجيهه لغرض تأويل ما تفيده دلالة اللفظ من معنى، مثال ذلك قوله في حديث أبي هريرة –ﷺ–أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: "والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، وإنما يذر شهوته وطعامه وشرابه من أجلي فالصيام لي وأنا أجري به. كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به"[4]، أن قوله: " فهو لي"، يجوز أن يكون توكيدًا لقوله قبله: "فالصيام لي"، فيكون أعادهُ ليرتِّب عليه قوله: «وأنا أجزي به» أي: فإيقاعه لي. ويجوز أن يكون معنى اللام في قوله: "فهو لي"، غير معنى اللام في قوله: "فالصيام لي"، بأن تكون اللام الثانية بمعنى الملك والاختصاص، أي: ثوابه موكول لي، فيقارب معنى اللام هنا معنى (إلى) في قول القائل: ذلك إليه، فيكون قوله: "فهو لي" فجزاؤه لي، وعلى هذا المعنى يُؤَوَّلُ حديث أبي صالح الزيات عن أبي هريرة: "كل عمل ابن آدم له إلاَّ الصوم فإنَّه لي وأنا أجزي به".، فقد أورد لمعنى اللام الثانية ما يدل عليه من معنى الملك والاختصاص، أو أنها تفيد التوكيد على معنى قوله " الصيام لي"[5].

ثانيا: التوجيه لغرض بيان أوجه الإعراب

وقد جاء ذلك في حديث مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَثِقُ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُرِيَ أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ. أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ. فَكَأَنَّهُ تَقَاصَرَ أَعْمَارَ أُمَّتِهِ أَنْ لَا يَبْلُغُوا مِنَ الْعَمَلِ، مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ غَيْرُهُمْ فِي طُولِ الْعُمْرِ، فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ»، فذكر أن (ليلة) مرفوع على الحكاية للآية وكذلك «خيرٌ من ألف شهر»، وأول لهذا

(1) معجم المفصل، إميل يعقوب،148/5.

(2) كشف المغطى، ص310.

(3) المصدر نفسه، ص 311.

(4) المصدر نفسه، ص173.

(5) وينظر: ص 395.

الإعراب بالقول بأن :" (فأعطاه الله): فأنزل عليه هذه الآية عطية منه تعالى"[1]، ويحتمل أن تكون بالنصب على ما جاء في بعض نسخ الموطأ و(خير) مرفوع، وعلى هذا يكون معنى: (فأعطاه): وهبة تلك الليلة، ويكون رفْع (خير) على أنَّه نعت مقطوع، أو خبر لمبتدأ محذوف، وجملته مستأنفة لبيان مقدار العطية[2]، وأحيانا يأتي بالتوجيه الإعرابي مع بيان الغرض الدلالي له كما وقع في قوله ﷺ:" ما رُئِيَ الشيطان يومًا هو فيه أصغر، ولا أدحر، ولا أحقر، ولا أعيظ منه في يوم عرفة»[3]، حيث بين الغرض الدلالي من تقديم الجار والمجرور (فيه) فذكر أن: "الرؤية هنا بصرية تتعدى إلى مفعولين؛ فالشيطان نائبُ فاعل، وقوله: (هُو) ضمير فصل. وقوله: (أصغر) مفعول ثان لـ (رئي). وما بعده معطوفات عليه. وقوله: (يومًا) مفعول فيه دال على استغراق الأيام لوقوعه في سياق النفي. وقوله: (فيه) الضمير المجرور عائد على (يومًا) الذي هو بمعنى جميع الأيام، والجارُّ والمجرور يتنازعه في التعلق كلٌّ من (أصغر، وأدحر، وأحقر، وأغيظ)، وإنما قُدم على متعلَّقاته قضاء لحق الإيجاز؛ لتمكن إفادة العموم بالتنكير بعد النفي؛ فيفيدُ معنى جميع الأيام وهو مفرد ثمَّ ليعاد إليه الضمير المجرور بفي مفردًا فيفيدُ معنى في جميع الأيام، والأمثلة على ذلك كثيرة[4].

ثالثا: توجيهه لغرض إقرار قاعدة نحوية

ذهب ابن عاشور في توجيه نوع الاستفهام من قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " آلبرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ؟ "، بأنه استفهام حقيقي، وأول الفعل (تقولون) بمعنى: تظنُّون[5]، وهو بهذا يقر قاعدة :أنَّ القول يطلق بمعنى الظَّنِّ بعد الاستفهام في كلام العرب كلهم. وفصل بين الاستفهام، وفعل القول بالمعمول وهو فصل قصر إضافي، أي: أتظنون بهن البرَّ لا غير البر، ومن ذلك قول الشاعر هدبة بن خشرم العذري: (الرجز)

متى تقول القُلصَ الروَاسما ... يُدْنين أُم قاسم وقاسما[6]

وقول الكميت الأسدي: (الوافر)

أَجُهَّالاً تقولُ بني لؤيّ ... لعمرُ أَبيك أَم متجاهلينا[7]

وهو ما أقره النحاة حيث اشترطوا لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملاً، طبقاً لما استنبطوه من أفصح اللغات العربية، وأكثرها شيوعاً:

---

(1) نفسه،ص184.

(2) نفسه، ص 185.

(3) نفسه،ص210.

(4) ينظر: ص:216،357،

(5)كشف المغطى،ص 182.

(6) المعجم المفصل، إميل يعقوب، 61/12.

(7) الصدر نفسه، 87/8.

(1) أن يكون فعلاً مضارعاً.

(2) وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة .

(3) وأن يكون مسبوقاً باستفهام.

(4) وألا يَفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل. لكنْ يجوز الفصل بالظرف، أو بالجار مع مجروره، أو بمعمول آخر للفعل، أو بمعمول معموله .

وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل، ورأيه قوي، والأخذ به أيسر.

(5) ألا يتعدى بلام الجر، وإلا وجب الرفع على الحكاية[1]

وأحيانا يستحضر القاعدة ليستدل بها على بلاغة الأسلوب في التقديم والتأخير ولو كان على قولٍ، كما وقع في توجيهه لقوله صلى الله عليه وسلم: "فاحتقن الجرح الدم"، فبعد أن بين دلالة الأسلوب في استعماله للفعل (احتقن)ودلالته اللغوية قال:" فقوله هنا: "احتقن الجرح الدم" برفع الجرح ونصب الدم جرى على تحويل الإسناد، وأصله: احتقن دم جرحه، فأسند الاحتقان للجرح وجعل الدم تمييزًا له، كما يقال: انكفأ الإناء ماء. وقد جاء التمييز معرفًا بلام الجنس على القليل، كقوله: (وطبت النفس) على قول الكوفيين"[2]، وهو لا يأل جهدا في استذكار القاعدة والإشارة إليها لبيان سلامة الروايتين من الخطأ إذا كان الاستعمال موافقا لكلام العرب، ومجاريا لقول أهل اللغة، كما وقع له في توجيه عود الضمير على الاسم الموصول وحمله على المعنى أو على اللفظ، في لفظ "الذي يمحو الله بي الكفر"، ورواية ابن بكير، ومعن بن عيسى "الذي يمحو الله به الكفر"، من حديث النبي ﷺ :" لي خمسة أسماء: أنا محمَّدٌ، وأنا أحمد، وأنا الماحي الَّذي يمحو الله بي الكفر. وأنا الحاشر الَّذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب"[3]، حيث أفاد أن كلتا الروايتين جرى على استعمال شائع في الضمير العائد من الصلة على اسم الموصول، وأكد على أن اسم الموصول من قبيل الاسم الظاهر فحقه أن يعود إليه ضمير الغائب، وفاقا للنحويين، مستدركا قائلا:" ولكن إذا كان اسم الموصول خبرًا عن ضمير المتكلم جاز إجراؤه على ظاهر اللفظ، وجاز إجراؤه على المعني بالموصول، كما في قول علي بن أبي طالب:(الرجز)

أنا الذي سمتني أمي حيدرة ... أكيلكم بالسيف كيل السندرة[4]"[5]

وما ذكره الشيخ من جواز إعادة الضمير حملا على الظاهر أو على المعنى، قال فيه النحاة

---

(1) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 50/2.

(2) كشف المغطى، ص 373، وينظر لهذه المسألة في: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي،466/1،

(3) المصدر نفسه، ص 396.

(4) المعجم المفصل، 84/10.

(5) شرح المغطى، ص 401.

بالجواز ومنهم الرضي حيث قال:" واعلم أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبرا عن متكلم، جاز أن يكون العائد إليه غائبا، وهو الأكثر، لأن المظهرات كلها غيب، نحو: أنا الذي قال كذا، وجاز أن يكون متكلما حملا على المعنى، ... "[1]، وذلك تقرير لقاعدة ما ذكر في هذا التوجيه، وبنظرة تأملية في توجيهاته النحوية ندرك أن للشيخ رأي مغاير يستفرد به عن جمهرة النحويين في مفهوم الشرط حيث أفاد بأن لفظة(أن) من حديث مالكٌ عن أبي حازم بن دينارٍ، عن سهل بن سعدٍ السَّاعديِّ أنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «إن كان ففي الفرس، والمرأة، والمسكن». تفيد معنى الغالبة في الشروط المعرضة لعدم الوقوع على إيجاز بليغ، وهو إظهار مثار توهُّم الناس الشؤم في أمور ثلاثة..."، ونفى أن تكون بمعنى الشك، وإنما هي للحقيقة والواقع قائلا:" ومعناه أن الشؤم غير كائن؛ لأنَّ رسول الله لا يخبر عنه بقوله: "إن كان" إلَّا وهو غير واقع، إذ ليس رسول الله بالذي يشكَ في الشؤم أوَاقعٌ هو أم لا؟" [2].

وجملة القول: إن ابن عاشور أعمل فكره في توجيهاته وتأويلاته بما يكشف به صحة المعنى وبما يتلاءم وسلامة الأسلوب من التصحيف والتحريف على ما أوضحناه سلفا.

المطلب الثالث: انتقاداته وردوده.

عمل الشيخ في شرحه وتتبعه للألفاظ الحديث على الاعتناء بالمسائل النحوية التي تحتاج إلى زيادة بيان أو إلى ردود وانتقاد، ومن خلال استقرائنا لشرحه استطعنا أن نحصر هذه الانتقادات والردود في نوعين اثنين، الأول: انتقادات للنحاة في بعض قواعدهم التي رآها أنها تخالف كلام العرب في استعمالهم، والثانية: انتقادات للشراح فيما ذهبوا إليه في شرح حديث الموطأ؛ فبين فيها مواطن شابها بعض القصور والنقص، وإليكم نماذج لذلك:

أولا: انتقاداته للنحاة

أ–انتقد الشيخ ابن عاشور ما ذهب إليه النحويون في تفسيرهم للصلاة الوسطى بصلاة العصر بناء على تقديرهم لحرف العطف الواو من قوله تعالى:﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾، قال الزمخشري:" وإنما أفردت وعطفت على الصلاة لانفرادها بالفضل وهي صلاة العصر"[3]، فذكر ابن عاشور فيما حدّث به يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أنه قَالَ:" قَرَأْتُ عَلِى مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِى يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَتْنِى عَائِشَةُ أَنْ أُكْتبَ لَهَا مُصْحَفًا. وَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الآيَةَ فآذِنِّى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ فَلَمَّا بَلَغْتُهَا آذَنْتُهَا، فَأَمْلَتْ عَلَىَّ: " حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى وَصَلاةِ الْعَصْرِ، وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ " قَالتْ

(1) شرح الرضي، الرضي،27/3، وينظر: همع الهوامع، السيوطي،336/1.

(2) كشف المغطى، ص 380، 381.

(3) الكشاف،287/1.

عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[1]، أن الصلاة الوسطى هي صلاة الصبح محتجا بقراءة عائشة – رضي الله عنها– بأنها تدل على غير صلاة العصر، ومن يرى غير ذلك فقد بعد عن الصواب لسوء تقديره لمعنى العطف واصفا إياهم بالقول:" ومن زعم أن عطف (وصلاة العصر) في قراءة عائشة وحفصة لا يقتضي المغايرة، لجواز أن يكون المعطوف مغايرًا للمعطوف عليه بالمعنى دون الذات، كما جاء في عطف الصفات في نحو: قول الشاعر:(المتقارب)

إلى الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المزدحم[2]

فقد بعد فهمًا في استعمال العرب؛ لأنَّ ذلك إنما يكون في عطف مفرد على مفرد كما في الشاهد، وأمَّا الآية ففيها عطف مفرد على جمع، فهو من ذكر بعض أفراد العام للاهتمام به، فلا يحتمل معنى غير التنبيه على الاعتناء بإثبات ما سبق له الكلام إليه"[3]، فهذا النص يدل على توجيه مناقض لما ذهب إليه بعض النحاة في تفسير معنى الصلاة الوسطى، وأردف لذلك مطارحات عقلية في مفهوم المحافظة على الصلاة والخوف من ضياعها لأسباب يستلزم وجوبا وتحقيقا أن تكون صلاة الصبح[4] لمزية وخصوصية هذه الصلاة، وهو غرض من أغراض العطف بالواو كما قال الأزهري في معرض حديثه عن خصائص الواو في تصريحه:" عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية، نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾"[5]، وأشار إليه الصبان بالقول:" وعُدَّ في التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزية في المعطوف نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾"[6]، وما ذهب إليه ابن عاشور فيه نقد صريح لما رآه بعض النحاة، ومن ذلك ما قاله الزمخشري:" فعلى هذه القراءة [أي: قراءة عائشة] يكون التخصيص لصلاتين: إحداهما الصلاة الوسطى، إمّا الظهر، وإمّا الفجر وإمّا المغرب، على اختلاف الروايات فيها، والثانية: العصر"[7]، وقال عباس حسن:" فقد عطف "الصلاة الوسطى" ومن ومن معانيها: صلاة العصر ... –على الصلوات"[8]، وفيه أن هذا العطف هو من باب عطف الصفات، وحمله على هذا ينقض قاعدة أن العطف يقتضي المغايرة[9].

---

(1) الاستذكار، القرطبي، 2/ 185.

(2) بلا نسبة، ينظر: المعجم المفصل،15/7.

(3) كشف المغطى، ص113.

(4) المصدر نفسه،ص113.

(5) التصريح،158/2.

(6) حاشية الصبان،136/3.

(7) الكشاف، 288/1.

(8) النحو الوافي، 660/3.

(9) ينظر: ارتشاف الضرب، أبوحيان،1983/4،

ب–انتقاده لمسألة تكرار أداة الاستثناء بـ(إلا): فقد أنكر على النحاة وجوب نصب المستثنى الثاني بعد (إلا) المكررة، طبقا للقاعدة المشهورة، حيث يرى أن هذه القاعدة لا تطرد في كل قواعد الاستثناء المكرر، ويرى أن تقريرهم له هو طرد لقواعدهم ليس إلا، والعرب لا يرضونه فقد يجيء في كلامهم ما يقتضي خلافه وهو رفع المستثنيين، كما هو الحال في قول مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب قال:" يُقال: لا يخرج أحدٌ بعد النداء إلا أحدٌ يُريد الرجوع إليه إلا منافقٌ"[1]، وأفاد "بأن أداة الاستثناء هنا غير مؤكدة؛ ولأنَّ الكلام تامٌّ"، وأبطل دعواهم بـ"أن مثل هذا التركيب مما لم يتكلم عليه النحاة؛ لأنه واسطة بين ما تكررت فيه المستثنيات وبين ما فيه مستثنى واحد، فإن التكرير هنا ليس تكريرًا للمستثنيات على السواء بأن تكون المستثنيات بمنزلة المثنى والجمع، بل التكرير هنا تكرير مرتب بقوله: "إلا أحدٌ يريد الرجوع إليه" استثناء من لفظ (أحد) الأول باعتبار جنسه فقط فـ (إلا) فيه بمنزلة (غير) لأنه كالوصف، وقوله: "إلا منافق" استثناء من (أحد) باعتبار جنسه وحكمه وهو مناط القصر ومحلُّ الفائدة، فلذلك كانا حقيقين بالرفع"، وتأكيدا لما أقره النحاة، قال ابن عقيل:" فإن كان مفرَّغاً شغلتَ العامل بواحدٍ ونصبتَ الباقي، إذا كان العامل الذي قبل (إلا) مفرَّغاً تركتَه يؤثِّرُ في واحد من المستثنيات، ونصبتَ ما عدا ذلك الواحد"[2].

ونتيجة لما سبق، فإن ابن عاشور يرى جازما بأن كل كلام يقتضي النقد والرد إلا كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ، وفيما ذكرنا من نماذج كفاية.

ثانيا: انتقاده للشراح

تحقيقا لما تعهد به في مقدمة كتابه من تتبع الألفاظ وضبطها ومناقشة الأساليب اللغوية ونقدها، فقد كان له من قضايا النحو ومسائله في شرحه هذا اهتمام بالنقد والرد والتوجيه وإبداء الرأي، ولبيان ذلك نعرض له هذه النماذج:

1–تعرضه لقول الشراح بأن (ما) في لفظ(كما تناتج الإبل) من حديث أبي هريرة أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «كل مولود يُولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو يُنصرانه، كما تناتج الإبل من بهيمةٍ جمعاء هل تُحس من جدعاء؟"[3] مصدرية، إنما هو وهْمٌ منهم؛ إذ لا يصدق عليها عليها ما أولوه في شرحهم، فعقَّب عليهم بالقول أنها تفيد العموم والكثرة، و(ما) فيه :" موصولة والرابط محذوف على الغالب، أي كالذي تلده الإبل غالبًا دون علَّة وهو المشبه به، والمشبه هو ولد الآدمي، شبه يولد الناقة"[4]، كما أنكر عليهم قولهم بأن (من) التي في الحديث أن تكون ابتدائية،

(1) كشف المغطى، ص118.

(2) شرح ابن عقيل،223/2، وينظر: شرح التسهيل، ابن مالك،296/2، وشرح التصريح، الأزهري،552/1.

(3)كشف المغطى، ص 141.

(4) كشف المغطى، ص 141.

فهي بهذا الاعتبار تفسد المعنى –حسب رأيه–، وإنما الاعتبار الصائب أن تفيد معنى بيان الجنس وقال:"...(من) فيه بيان للإبهام الذي في الموصول، فما صدق بهيمة هي البهيمة المولودة لا البهيمة الوالدة، والمعنى: كالذي تلده الإبل من الأولاد الجمعاء لا جدعاء فيها، وإنما يُجدع ابنها بفعل أهلها؛ وبذلك تم التمثيل؛ لأن المقصود تمثيل حال عقل الآدمي المولود في كماله واستقامته بحال جسد البعير المولود في تمامه، وليس المراد التمثيل بتمام جسد الوالد؛ لأنه يفضي إلى أن يكون الممثل تمام عقل الوالدين وهو يفسد المعنى المقصود، فشدَّ يدك بهذا التفسير، فإن هذا الحديث قد أخطأ فيه جمٌّ غفير"[1].

2–اعتراضه على قولهم بأن (كان) في الحديث الآتي ذكره تكون عاملة، وهو قوله عليه الصلاة والسلام:" الله أعلم بما كانوا عاملين"[2]، والصواب عنده أن يتعيَّن أن تكون زائدة لسببين، الأول: أن مراد الكلام إخفاء الجواب عن سؤالهم لأنه من الأمور الغيبية الي لا يعلمها إلا الله تعالى، وهو المعنى الذي يستقيم معه المقصود، وليس كما زعم الشراح، والثاني: أن الجزاء لا يكون مترتبا على عمل لم يقع بعدُ، وأورد لذلك أمثلة قياسية حاول أن يفند بها ما زعموا[3]. وفي الرد لمن أراد الاحتجاج برواية ابن عباس في هذا الحديث في صحيح البخاري: "سئل رسول الله عن أولاد المشركين، فقال: الله إذا خلقهم أعلم بما كانوا عاملين"، فقول القائل أن: "إذا خلقهم" ظرف، أي قد علم الله عملهم من حين خلقهم، وقوله :أن هذا التوجيه يؤيد ما حمل الشُّراح عليه معنى حديث الموطأ. ضعيف:" لأن (إذ) غير متعينة لهذا المعنى، فإن معناها التعليل، أي الله أعلم بحالهم؛ لأنه خالقهم، ويتعين حمله على هذا؛ لأن معناها التعليل، أي الله أعلم بحالهم؛ لأنه خالقهم؛ لأن المحمل الآخر قد علمت فساده فتعيَّن غيره"، واستطرادا في الرد وتأييد ما ذهب إليه قال:" ويؤيِّد ما قلته أن أحمد بن حنبل روى حديث ابن عباس أنه قال: " حدَّثني رجل من أصحاب رسول الله عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: "ربهم أعلم بهم هو خالقهم، وهو أعلم بما كانوا عاملين"؛ فلعل ما وقع في رواية البخاري: (إذ خلقهم) رواها الراوي عن ابن عباس بالمعنى حسب ظنه"، وله من هذا القبيل –أيضا– اهتمام قد بلغ الغاية والدراية أعني اهتمامه بالتقديم والتأخير استطاع وبعين فاحصة أن يخرج من الإشكال الذي وقع فيه غيره من الشراح؛ بتوجيه دقيق وتحليل عميق ونفس طويل، وذلك فيما وقع من إشكال فيما أفاده تقديم لام الاختصاص من قول النَّبي – صلى الله عليه وسلم –: " لي خمسة أسماء: أنا محمَّدٌ، وأنا أحمد، وأنا الماحي الَّذي يمحو الله بي الكفر. وأنا

---

(1) المصدر نفسه.

(2) نفسه.

(3) نفسه، ص141، 142.

الحاشر الَّذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب"[1].

ذكر ابن عاشور أن اللام في (لي خمسة) تفيد الاختصاص لدلالة تقديم المسند، وفي هذا ما يفيد الاقتصار على هذه الأسماء لرسول الله – ﷺ–، ترتب عليه إشكالان ذكرهما قائلا:" أحدهما: أنَّ بعض هذه الأسماء قد يسمَّى به غير رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وثانيهما: أنَّ لرسول الله أسماء غير هذه الخمسة..."[2]وقد ذهب كثير من علمائنا في دفع هذين الإشكالين طرقًا غير مقنعة للناظر، ولا يطمئن لها الخاطر.

والذي ظهر لي في دفع هذين الإشكالين وبيان الحديث من أصله، أن نبيِّن تحقيق معنى الاسم والفرق بينه وبين الصفة، فإنِّي لم أر من عرَّج عليه في مثل هذا المقام، ثمَّ تكون تلك فاتحة استنارة المراد، فالاسم لما كان مشتقًا من وسم على أظهر الوجوه كان المعنيُّ به العلامة التي تجعل لذاتٍ لتمييزها عن غيرها من الذوات، فهو في اللغة يرادف معنى العلم، ولذلك يقولون سمَّاه كذا، أي: جعله له علمًا، فكان حقُّ العلم والاسم أن لا يشارك المسمَّى به فيه غيره، وكان حقُّه أن لا يدلَّ على معنى وصفي؛ ولكنه قد يشعر بالوصف إشعارًا ما إذا كان واضع الاسم قد لاحظ عند التسمية بذلك اللفظ ملاحظة المناسبة أو للإشعار بوصفٍ في المسمَّى أو للتفاؤل؛ ولذلك يضمنون المعنى الوصفيَّ مع اختصار في اللفظ تقريبًا لمعنى العلمية، ولذلك كلِّه عرف النحويون العلم بأنَّه ما وضع لمعيَّن لا يتناول غيره، ولكن قد يرعض الاشتراك في الاسم العلم بين متعدِّد، إمَّا لتماثل مقاصد، فهو يرى أن مدار الإشكال ودفعه يدور حول معرفة الفرق بين معنى الاسم والصفة، وخلص في تحقيقه إلى ثلاث نتائج، الأولى: أن هذه الأسماء الواردة في الحديث إنما هي صفات في حقيقتها فنزلت منزلة الأعلام بالغلبة، والثانية: أن بقية الأسماء الواردة في القرآن الكريم والسنة فإنها مراد منها الوصفيَّة دون العلمية، والثالثة: أن مفاد اللام الاختصاص هو معنى اللام وليس هو الاختصاص بمعنى الحصر، كما توهمه بعض الناس[3]، وبهذا التحليل المعمق والسبر المدقق أجاد وأفاد في طرح المشكل وفتح المغلق وكشف المغطى.

واستحضارا لما سبق نقول: لعلنا بذكر ما عرضنا استوضحنا منها طرق الاحتجاج والنقد واستدراك الدليل عند الشيخ، ولا أعني هنا من حيث صحة ما ذهب إليه أو عدم صحته، وإنما غايتي بيان الجهد في تحقيق ابن عاشور للمسائل النحوية، وله من هذا القبيل أمثلة أخرى جديرة بالدراسة والتحقيق وفي مباحث أوسع وأعمق، نذكر منها:

---

(1)التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، القرطبي ، 151/9.

(2) كشف المغطى، ص 397.

(3) المصدر نفسه، ص 398–399.

1-اعتراضه على مسألة العطف بـ(أو)؛ إذ لا تصلح في هذا المقام أن تكون، حسب قوله[1].

2-انتقاده للام التعريف في (الرجل) بقولهم بأنها للعهد، إنما هي للجنس بأدلة القرينة وغيرها[2].

3- انتقاده في ذهابهم إلى أن دلالة الترحم والاستغفار إذا كان فيه شيء من الإنكار يكون دائما بلفظ المضارع[3]

4-نقده لتفسير ابن وضاح في مرجع الضمير في لفظ الحديث(ببعضه)[4].

5-رده إعمال الرفع على إعمال النصب لمن رأى ذلك في لفظ(الكلب) من قوله: "لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الَّذي بلغ منِّي"[5].

6- نقده لإعمال الرفع في (أهله وماله) على أنه نائب فاعل، من قول مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال:" الذي تفوته صلاة العصر، كأنما وُتر أهله وماله"[6].

الخاتمة

وبعد هذه الدراسة انتهينا إلى نتائج أبرزها:

1- أن ابن عاشور جمع في كتابه هذا بين التدقيق والضبط والتصحيح في كثير من ألفاظ حديث الموطأ.

2- أن كتابه هذا ثروة علمية من المفردات اللغوية والمسائل النحوية والصرفية.

3- أن كشف المغطى يحوي على طائفة من الشواهد الشعرية جديرة بالدراسة.

4- استطاع ابن عاشور أن يتحقق من الإشكال الوارد في الموطأ وينهي مسائل الإشكال فيه.

5- يوصي الباحث بأن يكون هذا الكتاب مادة دراسية لطلاب الدراسات العليا .

---

(1) ينظر: كشف المغطى، ص281.

(2) المصدر نفسه، ص286.

(3) نفسه، ص223.

(4) نفسه، ص 368.

(5) نفسه.

(6) نفسه، ص66.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب العلمية

1-أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط،د.ت

2-ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، د.ط،د.ت

3-الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، د.ط،د.ت

4-تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقّب بمرتضى ، الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية، د.ط، د.ت.

5-التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ) الناشر الدار التونسية للنشر – تونس، د. ط، د.ت.

6-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، (368هـ - 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي | محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية،،د.ط، 1387هـ.

7-تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

8-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ)، د.ط ،د.ت.

9-حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1417 هـ -1997م.

10-ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح بن قرّة بن الحارث بن إلياس بن نصر بن نزار، المزني، من مضر المتوفى سنة (13 ق . هـ 609م)، د.ط، د.ت.

ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، د. ط، د.ت.

11–ديوان عنترة بن شداد، عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي. أشهر فرسان العرب في الجاهلية المتوفى سنة (22 ق. هـ / 601 م). د.ط، د.ت.
12–ديوان النابغة الذبياني، النابغة الذبياني زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن مرّة بن عوف بن سعد، الذبياني، الغطفاني (605 م)، د.ط، د.ت .
13–شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية ، 1985.
14–شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998م.
15–شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، د.ط.
16–شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى 1410هـ – 1990م.
17–شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ– 2000م.
18–شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (743هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة – الرياض، د.ط، د.ت. .
19–الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وقضايا الاصلاح والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، فتحي حسن ملكاوي ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1432هـ – 2011م
20– العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د. ت.
21–كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، محمد الطاهر بن عاشور (المتوفى: 1393 هـ)، المحقق: طه بن علي بوسريح التونسي، دار سحنون للنشر والتوزيع – دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة: الثانية، 1428 هـ.
22–الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1407 هـ.

23-لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414 هـ.
24-معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م.
25-المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م.
26-معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، المحقق : عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، الطبعة : 1423 هـ ، 2002م.
27-النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة، د.ت.
28-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د. ط، د.ت.

ثالثا: الروابط الإلكترونية

1-ابن عاشور"، shamela.ws
2-"الطاهر بن عاشور، العالم الشجاع"، islamstory.com
3-الطاهر بن عاشور،العالم الشجاع"، www.ahlalhdeeth.com
4-العلامة محمد الطاهر بن عاشور"، www.alukah.net
5-العلامة محمد الطاهر بن عاشور"، www.marefa.org
6-محمد الطاهر ابن عاشور"، www.alukah.net

رابعا: المجلات العلمية

1-مجلة الإحياء، المجلد 18، العدد 22، سبتمبر 2019م، فاتح تيبر ماسين "النزعة النقدية عند محمد الطاهر بن عاشور من خلال كتابه كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ ."